

www.aleqtisadyah.com



اشترك مجاناً ليصلك العدد 50300624 أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

عدد الصفحات 34

الخميس غرة جمادي الأولي 1447 ₪ • 23 أكتوبر 2025 م• السنة الثانية

جريدة إلكترونية كويتية يومية

رقم العدد 488

العهل القانونية للشركات تحتاج مراجعة لاستثناء الإجازات

مطالب بمهل صافیة للشرکات التی تواجه تحدیات مفصلبة

ترتیب الجمعیة العمومیة یحتاج من أسبوعین إلی ثلاثة أسابیع

دعت أوساط استثمارية واقتصادية إلى أهمية مراعاة صافي أيام العمل والعطل الرسمية والإجازات التي تتخلل بعض المهل الاستراتيجية بالنسبة للشركات التي تقف على مفترق طرق.

ونبهت المصادر إلى أنه يجب أخذ مهل عقد الجمعيات العمومية لاعتماد بعض البيانات أو القرارات المصيرية أيضاً في عين الاعتبار، فالدعوة إلى انعقاد جمعية عمومية قد يحتاج ترتيبات تصل إلى ثلاثة أسابيع على أقل تقدير، حيث مطلوب الإعلان قبل الجمعية بنحو أسبوعين والتقديم للوزارة قبل 14 يوما، وذلك مع الاستحقاقات الإجرائية التي تتطلب مهل زمنية طويلة،

والعطل الرسمية التي قد تصادف أي شركة خلال أي مرحلة، وبعض العطل يمتد إلى 5 أيام في بعض الأحيان وأكثر.

كما أن تأجيــلات الجمعيات العموميــة لعدم اكتمال النصاب وترحيل الموعد للأســبوع التالي، كلها إجراءات تســتنزف بعض المهل المتاحة أمام بعض الشــركات، خصوصاً التي تواجه تحدي محكوم بمهلة زمنية وسقف محدد سيترتب عليه إجراء لاحق.

في هذا السياق تطالب الأوساط الاستثمارية بضرورة أن تكون هناك دراسة وافية ومستفيضة تعالج ملف العطل، وتمنح الشــركات مهل صافية تراعــي العطل الطويلة،

وهو ما سيكون بمثابة إحياء لآمال المساهمين، وإتاحة الفرصة للحفاظ على حقوقهم ومستحقاتهم، وكذلك كشف الشركات الجادة من الشركات المتقاعسة التي دائماً ما تتخذ من صعوبة الإجراءات مبرراً لمساهميها. في نفس السياق، وفي ظل التعديلات الإيجابية التي طرأت على عقد الجمعيات من خلل الإخطار وعدم إلزامية حضور مندوب من الوزارة، هل يتم فتح ملف التأجيل لعقد العمومية لتكون بعد ساعة في حال عدم اكتمال النصاب؟ وذلك ضمن موجة التسهيلات المستمرة

لتعزيز مرونة الممارسة والاستمرارية في تحسين بيئة

الأعمال أمام المستثمرين

العرادة أكبر مالك في شركة «المعدات القابضة»



قدم رجل الأعمال محمد العرادة إفصاحاً رسمياً إلى الجهات المعنية بنسببة ملكية تبلغ 20.11 % في رأسمال شركة المعدات القابضة.

ويعتبر العرادة أكبر مالك حالياً في رأســمال الشركة التي يبلغ رأسمالها 8 ملايين دينار كويتي، موزعة على 80 مليون سهماً.

تبلغ كمية الأسهم التي يملكها العرادة حالياً في الشركة 16.088 مليون سهماً.

ويلي العرادة في قائمة كبار الملاك كل من شركة كابيتال بريدج لبيع الأسهم بنسبة 20 % وشركة النبعة للتجارة العامة بنسبة 5 %.

من المتوقع أن يشهد مجلس الإدارة بعض التغيرات المستقبلية بما يعكس الملكيات الجديدة، فضلاً عسن أن هناك أعضاء يمثلون جهات باعت ملكياتها وتخارجت من الشركة

هل يتم استحداث غرامة على مجلس الإدارة المتقاعس عن تلبية المتطلبات التي تحمي الشركة من الشطب؟

في ظلل المتغيرات العديدة التي تستهدف تعديلات جذرية عديدة نحو بيئة استثمارية آمنة أكثر تحفيزاً وحماية للمستثمرين، لماذا لا يتم الستحداث جزاءات مالية بقيمة تتراوح بين 500 ألف إلى مليون دينار على كل عضو في مجلس ألف إلى مليون دينار على كل عضو في مجلس الإدارة عندما يدان من جهة رقابية بأن المجلس تقاعس أو أهمل واجباته وتلبية المتطلبات، وبالتالي استوجب الواقع المتطلبات، وبالتالي استوجب الواقع وأن التقاعس يعنى في طياته أنه

تعمد للوصول إلى الشطب.

مثل هـذه المتغيـرات تعزز
درجـات الأمـان، وتغـل من
سلطات مجلـس الإدارة في
مثل هذه القـرارات المفصلية،
خصوصـاً في ظل سـوابق تم
تحديد مسؤولية مجلس الإدارة
في تلك الملفات بعدم التعاون أو
بذل العناية والحرص اللازمين.

سؤال بسيط

هل التنسيق مسموح به، بحيث يقوم طرفين بالشراء المتزامن وكذلك الإفصاح المتزامن عن الملكيات؟

الاستثمار الأجنبي في البورصة 7.050 مليار

أظهرت تسوية الســوق الأول وفقاً لــ 21 الحالي استمرار حفاظ ملكية الأجانب فــوق 7.050 مليار دينار. وكانت عمليات الشــراء قد مثلت 11 مبادرة في بعض الشركات المتوقع لها نمو.



كيف يمكن للشركات أن تطبق التحول الرقمي بثقة؟!

بقلم المحامي- عبدالرزاق عبدالله

E-mail: azq@arazzaqlaw.com

لم يعد التحول الرقمي في المؤسسات الكويتية خياراً إدارياً ، بل أصبح ضرورة تنظيمية وتشغيلية فرضها الواقع التقنى الحديث، لكن كيف لرجال الأعمال والمدراء التنفيذيين اليوم تطبيق التحول الرقمي بثقة قانونية دون أن يعرضوا أنفسهم ومؤسساتهم لمخاطر تنظيمية وجزائية؟! الإجابة تكمن في فهم الإطار التشريعي الكويتي الذي ينظم التعاملات الإلكترونية وحماية البيانات والعقود الرقمية.



أن المشرع الكويتي لم يتخلف عن الركب في تطوير التشريعات لتواكب التطور التقنى وهناك حزمة من القوانين المنظمــة والمراقبة للعمليات والمعاملات الإلكترونية:-

أ) فالمادة (3) مـن قانون المعاملات الإلكترونية أعطى القوة في الإثبات للسجل الإلكتروني والرسائل الإلكترونية والمعاملة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني في مجال المعاملات المدنية والتجارية والإدارية كما للوثائق والمستندات والتوقيعات الكتابية من حيث إلزامه لأطرافه أو قوته في الإثبات أو حجيته ، وقد أكدت ذلك محكمة التمييز في حكم لها (بأن البريد الإلكتروني الرسمي يشكل وسيلة إثبات معتبرة متى ثبت سلامة النظام).

ب) لائحة حماية البيانات الخصوصية الصادرة مـن الهيئة العامـة للاتصال وتقنيـة المعلومات تضمنت نصوصها على إلـزام مقدم الخدمة توفير التدابير الأمنية المناسبة لحماية البيانات الشخصية للمستخدم ضد الخسارة أو الضرر أو الإفصاح أو الاختراق من طرف آخر غير مصرح له وإن على

مقدم الخدمة عند حدوث اختراق للبيانات الشخصية وفي مدة لا تتجاوز (72) ساعة بعد العلم بالاختراق إخطار الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات. ومن أحكام محكمة التميز أن (إفشاء البيانات دون أذن يعد خطأ تقصيريا يرتب التعويض)

ج) قانون الشركات نص على أن يحفظ عقد الشركة على موقع الشركة الإلكتروني إن وجد ، ويجوز لكل شخص أن يحصل على نسخة مطابقة للأصل من هذا العقد لقاء رســوم تحددها الشركة ، ولكل ذي شــان أن يطّلع لدى وزارة التجارة على عقد الشركة ومحاضر اجتماعات جمعيتها العامة وغيرها من المعلومات والوثائق المحفوظة لديها في شأن الشركة ، وهذا يعد أساس قانوني لاعتماد الأنظمة الرقمية.

د) قانون هيئة أسواق المال تجرم استغلال الأنظمة الرقمية للمعلومات الداخلية.

المسؤولية في البيئة الرقمية :-

تتوسع المسؤولية المدنية الناتج عن خلل النظام وعدم الدقة في إتباع الأنظمة والتشريعات ذي الصلة

مما قد يرتب على المؤسسة خسائر مادية تكون على شكل غرامات وتعويضات إضافة إلى المسؤولية الجزائية الناتجة عن إفشاء البيانات أو التلاعب بالسحلات الرقمية وكذلك المسؤولية الإدارية عند مخالفة المعايير الفنية، وقد أكدت محكمة التمييز في حكم لها (أن الدخول غير المصرح به إلى أنظمة الغير يُعد مساساً بحرمة الحياة الخاصة حتى دون

لذلك على المؤسسات ورجال الأعمال وضع سياسات داخلية مكتوبة للتحول الرقمي تشكل الحوكمة وحفظ السبجلات تكون متوافقة مع الأنظمة والقوانين ، وتعيين متخصص لديه دراية بالقوانين والأنظمة ذات الصلعة لحماية البيانات والعمل بدقة وشفافية وتكون الأنظمة الإلكترونية متوافقة مع القوانين ومعتمدة من الهيئات والجهات

وأن الاتجاه التشريعي المطلوب هو إصدار تشريع موحد حديث يواكب التطور للمعلومات والتعاملات الإلكترونية والأمن السيبراني.



القيمة السوقية 54.053 هليار دينار بنمو 24.46 %

هل تشهد البورصة عملية تصحيح أسعار عكسية؟

القيمة المتداولة 152.309 مليون دينار بنمو 3.4%

الأسهم الصغيرة تحافظ على جاذبيتها ومؤشر الرئيسي 50 يقفز1%

سيولة تبحث عن شركات خاملة للشراء والاستحواذ

کتب محمود محمد:

واصلت الأسهم الصغيرة الحفاظ على جاذبيتها، وباتت تنافس الشركات القيادية على تفوقها في الاستئثار بالسيولة، بعد أن كانت تلك الشريحة من الأسهم، في فترات سابقة، تتسم بالصعود فقط بأقل قيمة وسيولة.

وأصبحت أسهم صغيرة أو خاملة أو مضاربية تشهد معدلات تداول وقيمة قياسية، وحلت نحو و شركات صغيرة ومتوسطة الأسعار في قائمة الأعلى تداولاً، حيث تتراوح أسعارها بين 68 فلسأ و 185 فلسأ، حيث تواصل تلك الشريحة من الأسهم جذب أنظار مختلف المستثمرين، من مضاربين وأصحاب التوجهات الاستثمارية متوسطة الأجل، فيما بعض الشركات متوقع لها إعادة هيكلة على صعيد الملاك، أو التفعيل للأنشطة التي تغطيها من خلال موجة التحالفات الجديدة في السوق، والتي تأتي جميعها في إطار الاستعدادات للتنوع في مشاريع الدولة المتدرجة.

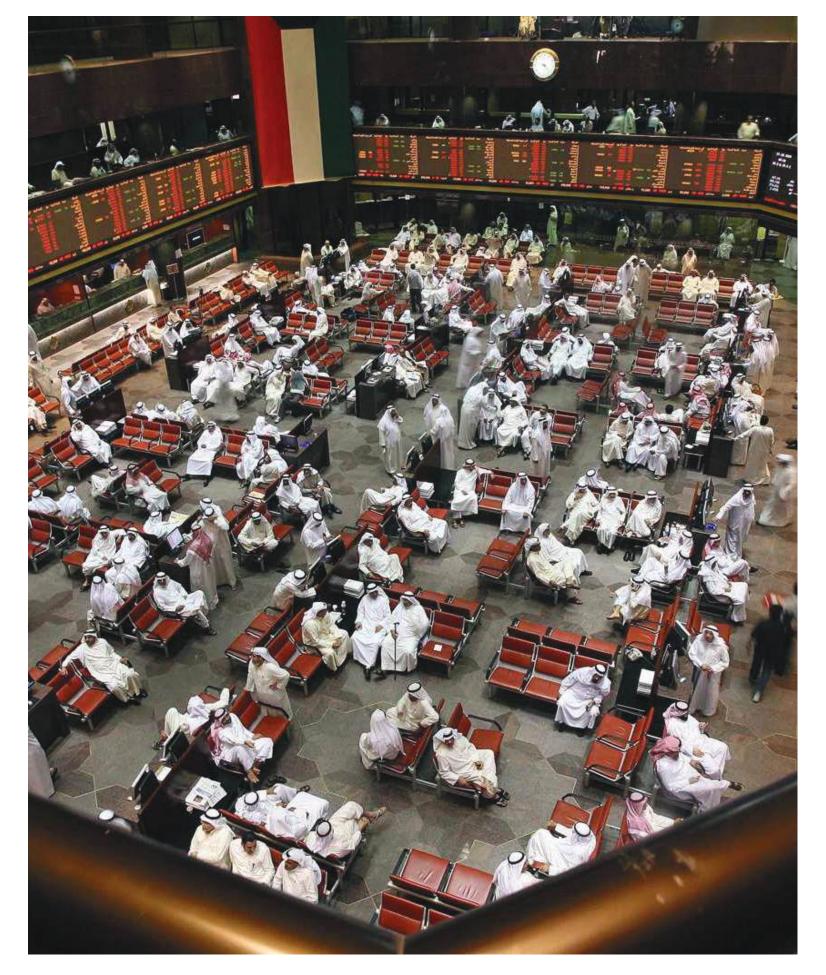
في هذا الصدد كشفت مصادر استثمارية عن أن الأيام الماضية شهدت جملة إيجابيات على صعيد تطلعات وطموحات وتوسعات الشركات في توسعاتها التمويلية، حيث أن الشركات المدرجة وصلت إلى الحصول على تمويلات من دول وقارات مختلفة في أكبر جولة من التمويل تحصل عليها مجاميع مدرجة من الخارج.

تنوع المشاريع التشغيلية خارجيا، واستقرار أوضاعها المحلية، وعدم الركون إلى المشاريع التاريخية والقديمة، ومواكبة بعض المجاميع للتحولات المستجدة، كلها عوامل عززت الثقة لدى المستثمرين.

السيولة المتدفقة من الخارج في شكل قروض وتسهيلات زادت من حجم السيولة لدى الشركات وعددت قنوات التمويل، وأحدثت نوعاً من التنافسية بين البنوك المحلية والخارجية على تلبية متطلبات الشركات المنتفضة نحو الرغبة للخروج من الثبات والخمول الذي لازم شريحة منها لسنوات.

يمكن الإشارة إلى أن الكثير من الشركات باتت تدخل في مقارنات، وستكون 2025 سنة تحول كبيرة على صعيد هيكلة الأسعار، وتصحيح الكثير من القيم وفق معطيات ومؤشرات وعوامل عديدة، بعضها فني وآخر له علاقة بالنظرة المستقبلية طويلة الأجل، أو رؤية ومبادرات الملاك.

أمس كانت الشهية في أفضل حالاتها، حيث ارتفعت أسعار 73 شركة، وتراجعت 39 فقط، وحقق السوق مكاسب بلغت 78.5 مليون دينار، وبلغت القيمة السوقية 54.053 مليار دينار



كويتي. ونمت القيمة المتداولة 3.4 %، وكمية الأسهم المتداولة 8.1 % والصفقات 4 %.

أغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات الأربعاء مرتفعة؛ بدعم ارتفاع 8 قطاعات. ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 0.01 %، ونما "العام" بنحو 0.15 %، كما صعد المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنسبة 1 % و0.77 % على التوالي، عن مستوى جلسة الثلاثاء الماضي.

بلغت قيمة التداول في بورصة الكويت بتعاملات الأمس 152.31 مليون دينار، وزعت على 705.08 مليون سهم، بتنفيذ 34.83 ألف صفقة.

ودعم الجلسة ارتفاع 8 قطاعات على رأسها الطاقة بنحو 1.28 %، فيما تراجع 5 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ 2.79 %.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 73 سهماً على رأسها "عمار" بواقع 12.26 %، بينما تراجع 38 سهماً على رأسها "تحصيلات" بنحو 7.61 %، فيما استقر سعر 18 سهماً.

وتصدر سهم "جي اف اتش" نشاط التداول على المستويات كافة بحجم بلغ 67.18 مليون سهم، وسيولة بقيمة 12.37 مليون دينار، مرتفعاً 1.65 %.

«بیوت»: «بیت الموارد» تفوز بمناقصة بـ 2.038 ملیون دینار هماه شـ المناد المتمقطیین: 3 %

هامش الربح المتوقع بين 3 % إلى 5 % خلال تنفيذ العقد

أعلنت شركة بيوت القابضة فوز إحدى الشركات التابعة، بيت الموارد الكويتي لخدمات الموارد البشرية، بترسية مناقصة لمدة سنتين، بقيمة تعاقدية تبلغ 2.038 مليون دينار كويتى.

تتعلق تلك المناقصة بإمدادات القوى العاملة الأمناء وموظفو الخدمات المساندة

لشركة نفط الخليج الكويتية.
وقالت الشركة إن نسب الربحية تتراوح
بين 3 % إلى 5 % طوال فترة العقد.
جدير ذكره أن «بيوت» تواصل المحافظة
على نهجها الشفاف في تقدير هامش الربح
المتوقع للعقد في استدامة تسحتق الإشادة
، والتكرار من جانب مختلف الشركات.



إفصاحات البورصة

صدور حكم أول درجة لصالح «الخليجي» في دعوى «لجنة الضريبة»

أعلنت شركة بيت الاستثمار الخليجي صدور حكم أول درجة لصالحها في دعواها ضد وكيل وزارة المالية بصفته.

ويتعلق موضوع الدعوى بالطعن على قرار لجنة الطعون الضريبية رقم 2024/683 المتعلق بضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

قضى حكم أول درجة بقبول الدعوتين الأصلية والفرعية شكلاً، وفي موضوع الدعوى الأصلية بإلغاء قرار لجنة الطعون الضريبية المذكور، وما يترتب على ذلك من آثار على النمو المبين

يأتي ذلك مع إلزام الجهة الإدارية بمصروعات الدعوى الأصلية، و200 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية، فيما قضت المحكمة في موضوع الدعوى الفرعية برفضها مع إعفاء رافعها بالمصروفات. وكانت «الخليجي» قد حققت

تفصيلاً بالأسباب.

ربحاً في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 415.54 ألف دينار، بانخفاض 53.86 % عن مستواها في الفترة ذاتها

من العام السابق البالغ 900.63 ألف دينار.

«الصالحية» توقع اتفاقية صانع سوق مع «الكويتية للاستثمار»

أعلنت شركة الصالحية العقارية توقيع اتفاقية صانع سوق مع الشركة الكويتية للاستثمار، على أن يتم مزاولة النشاط اعتبارا من بداية شهر يناير 2026.

تراجعت أرباح شركة الصالحية العقارية في الربع الثاني من عام 2025 بنسبة 48 % سنوياً؛ عند 1.14 مليون دينار، فيما حققت «الكويتية للاستثمار» ربحاً بقيمة 6.39 مليون دينار خلال الفترة ذاتها.

«أرزان» ترفع رأس مال تابعة لـ 6.27 مليون دينار كويتي

أعلنت شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار قيامها بزيادة رأس مال شركتها التابعة بمبلغ 6.25 مليون دينار كويتي، وذلك من خلال تحويل قرض إلى رأس المال ليصبح بعد الزيادة 6.27 مليون دينار كويتي.

وجاء ذلك عقب موافقة مجلس إدارة «أرزان» على منح فرض قصير الأجل لإحدى الشركات التابعة.

وأوضحت الشركة أن تلك الخطوة تأتي في إطار تعزيز المركز المالي للشركة التابعة ودعم توسعها في أنشطتها التشغيلية، بما يتماشى مع استراتيجية المجموعة في تدعيم شركاتها التابعة، سعيا إلى رفع كفاءتها التمويلية وتطوير قدراتها الاستثمارية.

وقالت «أرزان» إنه لن يترتب على تلك الزيادة أي أثر جوهري مباشر على المركز المالي المجمع للمجموعة.

وكانت أرباح «أرزان» قد قفزت خلال النصف الأول من العام الحالي 76.36 % عند 9.39 مليون دينار، مقارنة بمستواها في الفترة ذاتها من العام السابق البالغ 5.32 مليون دينار.



وتصادية

إفصاحات البورصة

«مينا» تتوصل إلى اتفاق مبدئي لبيع حصتها في مشروع بتركيا

وصلت شركة مينا العقارية إلى اتفاقاً مبدئياً لبيع حصتها بمشروع (أرض مودانيا) - بتركيا، إذ بلغ إجمالي سعر البيع لكامل المشروع 1.70 مليون دولار أمريكي (518.93 ألف دينار كويتي). ونوهت «مينا» بأن الأثر المالى للصفقة سينعكس على البيانات المالية، وذلك في حال إتمام الصفقة وتوقيع العقود النهائية والتحويل. وفي بيان منفصل، أوضحت الشركة أنه حال إتمام صفقة البيع فمن المتوقع تحقيق أرباح أو خسائر، علماً بأن تقييم الأثر المالى النهائي للصفقة يتوقف على مقدار الضرائب، وسعر الصرف وقت إتمام

وكانت «مينا» قد سجلت ربحاً خلال الربع الأول المنتهى بـ 30 يونيو السابق بقيمة 149.55 ألف دينار، مقابل 4.96 ألف دينار بذات الفترة من عام 2024، بقفزة سنوية 2914 %.

تخارج من فيوتشر كيد وتخفيض ملكية في أرزان

كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح وجود تغير في هيكل ملكية شركتين مدرجتين. لفت التقرير إلى خفض الشركة الدولية الكويتية

للاستثمار القابضة حصتها المباشرة وغير المباشرة في مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار من 16.001 % إلى 14.587 %.

واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت، فإن رأس مال «أرزان» يبلغ 90.74 مليون دينار، موزعاً على 907.43 مليون سهم، وتعد مجموعة شركة مد البحر القابضة أكبر مساهم في الشركة بنسبة 32.02 %، وتليها الشركة الدولية الكويتية

للاستثمار القابضة.

وعلى الجانب الآخر، فقد تخارجت شركة ثروة للاستثمار ومجموعتها (صندوق ثروة العربي وصندوق ثروة الاستثماري) من حصتها المباشرة والغير مباشرة في شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية، علماً بأنها كانت تبلغ 13.16 %.

وحسب بيانات بورصة الكويت، فإن رأس مال «فيوتشر كيد» يبلغ 11.97 مليار دينار، موزعاً على 119.73 مليون سهم، ويمتلك وائل احمد سعود الخالد نسبة 20.47 % في الشركة ويليه خالد احمد سعود الخالد بـ 19.99 %.

«المشتركة» تؤجل قرار بيع حصة في شركة تابعة

أصدرت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات إفصاحاً مكملاً بشأن تلقى شركة المشتركة العالمية العقارية التابعة لها، عرضاً من إحدى الشركات المحلية التي ترغب بشراء حصص لها من شركتها التابعة جي تو المتحدة للمقاولات العامة للمبانى التى تمتلك فيها عدداً من الحصص بنسبة 45 %.

وذكرت «المشتركة» أن مجلس إدارة الشركة التابعة قد اجتمع وناقش العرض المقدم، وتقرر تأجيل البت

فيه؛ لمزيد من الدراسة والمفاوضات، والعرض على مجلس إدارة الشركة الأم في الاجتماع الذي سيتم

ونوهت بأنه سيتم تحديد الأثر المالى لاحقاً؛ حين اتخاذ القرار.

وكانت «المشتركة» قد أعلنت الثلاثاء أن الشركة المحلية راغبة بشراء حصص تُقارب 10 % من حصص «المشتركة العالمية العقارية» في «جي تور المتحدة».

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يسترد مكاسبه ويرتفع بعد 3 تراجعات.. وسط تحسن بالتداولات

سجل المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية «تداول»، خلال تعاملات جلسة الأربعاء، أداءً إيجابيا ، في ظل تحسن واضح بالتداولات بالمقارنة بجلسة الثلاثاء، بدعم من قطاع الطاقة والاتصالات.

وأغلق المؤشر العام للسوق "تاسى" مرتفعا بنحو 0.35، رابحا 40.10 نقطة إلى رصيده، ليصل إلى مستوى 11,585.90 نقطة.

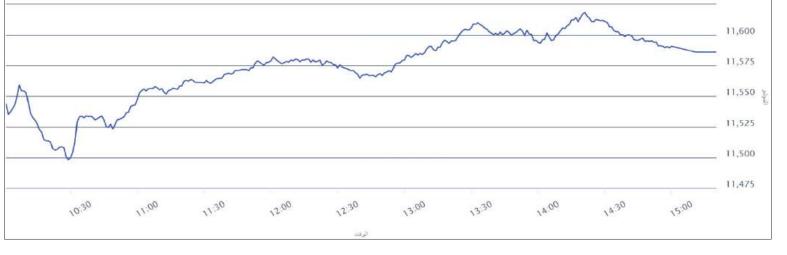
وجاءت مكاسب المؤشر العام، وسط تحسن ملحوظ بحركة التداول، لترتفع قيمة التداول بنهاية التعاملات إلى 5.350 مليار ريال ، مقابل 4.92 مليار ريال، كما ارتفعت كميات التداول إلى 244.60 مليون سهم مقابل 232.78 مليون سهم، بنهاية جلسة أمس الثلاثاء.

أداء الأسهم

ورغم ارتفاع المؤشر إلا أن معظم أداء الشركات شهدت تراجعا خلال جلسة الأمس، إذ تراجع أداء 163 سهما، بينما ارتفع أداء 91 آخرين، واستقرت بقية الأسهم عند مستوياتها

وشهد قطاع التأمين ارتفاعا ملحوظاً، مما انعكس على أداء الأسهم المدرجة به، حيث حل سهم "تشب" على رأس قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعا بنسبة 9.91 %، وارتفع أداء سهم "ليفا" بنسبة 4.57 % ،وجاء ثالثا عملاق النفط السعودي "أرامكو السعودية" ليرتفع بنسبة 3.75 %.

ومن ناحية الأسهم التي سجلت انخفاضاً، فقد تصدرهم سهم "المركز الكندي الطبي"، في أولى جلساته بعد الانتقال من السوق الموازية "نمو" إلى السوق الرئيسية بنسبة 8.84 %، كما انخفض أداء سهم "شمس" بنسبة 8.43 %، وانخفض أيضا أداء سهم "نسيج" بنسبة 7.04 %.



«أرامكو" الحصان الرابح بالتداولات

ومن حيث الأسهم الأكثر نشاطا من حيث الكميات فكانت من نصيب سهم «أرامكو» بنحو 41.87 مليون سهم، تلاه سهم «أمريكانا» بنحو 25.33 مليون سهم، كما جاء سهم «درب السعودية» ضمن القائمة بكمية تداولات بلغت 13.10مليون سهم.

وتصدر سهم "أرامكو السعودية"، الأنشط من حيث القيمة السوقية بقيمة بلغت 41.87 مليون ريال، وجاء ثانيا سهم "الراجحي" بنحو 330.79 مليون ريال، وتلاهما سهم "أكوا باور"، بسيولة تجاوزت 157.21 مليون ريال.

أداء القطاعات

وعلى مستوى أداء القطاعات، فقد ارتفع أداء 9 قطاعات، تصدرهم قطاع الطاقة بنسبة 3.6 %، تلاه قطاع الاتصالات بنسبة 1.54 %، وارتفع قطاع المرافق العامة بنسبة 1.31

وفي المقابل، تراجع أداء 11 قطاعا ، على رأسهم قطاع

الإعلام والترفيه بنسبة 4.07 %، كما انخفض أداء قطاع «المواد الأساسية» بنسبة 2.62 %.

وبالنسبة للسوق الموازية» نمو» فقد انخفض بنسبة 0.15 %، بما يعادل 36.98 نقطة لينخفض إلى مستوى 25,035.13 نقطة.

مكاسب سوقية بـ 214.09 مليار ريال

وعلى صعيد القيمة السوقية للأسهم المدرجة بالسوق السعودي، ارتفع رأس المال السوقي، بنحو 214.09 مليار ريال، ليصل إلى 9.65 تريليون ريال، مقابل 9.44 تريليون

وعززت مكاسب "أرامكو" السوقية من القيمة السوقية، إذ ارتفع رأس المال السوقى بنحو 227.48 مليار ريال، لتبلغ نحو 6.3 تريليون ريال.

وفي المقابل انخفض رأس المال السوقي لشركة "معادن" بنحو 11.47 مليار ريال، ليصل إلى 247.52 مليار ريال، مقابل 258.99 مليار ريال.



بورصات خليجية

القويز: نواصل العمل على فتح السوق أمام المستثمرين الأجانب وسندرج 50 شركة سنويا

قال رئيس مجلس إدارة هيئة السوق المالية، محمد القويز، إن الهيئة تواصل العمل على فتح السوق أمام المستثمرين الأجانب، مؤكدا أن هناك زيادة مستمرة بعدد المؤسسات الأجنبية بالسوق.

وأضاف القويز، خلال كلمته في مؤتمر رأس المال الخاص المقام في مدينة الرياض، يوم الأربعاء، أن

50 % من التداول اليوم يتم عبر المؤسسات، وهناك زيادة مستمرة بعدد الشركات الناشئة التي تعتزم نقل مقارها للمملكة.

وأكد القويز، أن السوق السعودية ستتحول في الخطوة المقبلة لخدمة المنطقة ككل وبقية الأسواق الناشئة، لافتا إلى أن 60 % من الشركات المدرجة

ضمن المتوسطة والصغيرة، وتوافق الهيئة حاليا على إدراج نحو 50 شركة سنويا.

وتنعقد النسخة الأولى من مؤتمر رأس المال الخاص فى مدينة الرياض يومى الأربعاء والخميس 22 23- أكتوبر 2025م، بتنظيم من الشركة السعودية للاستثمار الجريء SVC.

مؤشر بورصة أبوظبي ينمو 1.05% إلى مستوى 10227 نقطة بختام تعاملات الأربعاء

اختتم سوق أبوظبى للأوراق المالية تعاملات الأربعاء على ارتفاع، حيث صعد مؤشر السوق العام بنسبة 1.05 % ليغلق عند مستوى 10,227.55 نقطة، مرتفعًا بمقدار 106.82 نقطة مقارنة بالجلسة السابقة، وجاء الأداء الإيجابي مدعومًا بنشاط الأسهم القيادية وتحسن

وسجلت قيمة التداولات نحو 995.8 مليون درهم، بعد تداول 179.07 مليون سهم عبر 18,794 صفقة، مما يعكس استمرار الزخم الاستثماري في السوق.

وعلى صعيد حركة الأسهم، ارتفعت أسهم 47 شركة مدرجة، في حين تراجعت أسهم 32 شركة، بينما استقرت أسعار 13 شركة دون تغيير، في مؤشر على توازن الأداء مع ميل عام نحو الصعود في ختام الجلسة.

الأسهم الأكثر ارتفاعًا خلال جلسة التداول

شهدت قطاعات سوق أبوظبى للأوراق المالية أداءً إيجابيًا خلال جلسة الأمس، قادها القطاع المصرفى الذي سجل ارتفاعًا ملحوطًا مدعومًا بمكاسب قوية في أسهم البنوك الكبرى.

وجاءت أبرز الأسهم الرابحة كما يلى:

بشكل عام، تعكس مكاسب الأسهم القيادية خلال جلسة الأربعاء تحسنًا في معنويات المستثمرين داخل سوق أبوظبي، خصوصًا في القطاع المصرفي الذي دعم ارتفاع المؤشر العام للسوق.

كما يشير الأداء المتوازن بين أسهم البنوك والطاقة إلى استمرار تدفق السيولة وتنوعها، ما يعزز النظرة الإيجابية تجاه السوق خلال الفترة المقبلة، وسط توقعات بمزيد من التحسن في مؤشرات التداول واستمرار الزخم الشرائي.

الأسهم الأكثر تراجعًا خلال جلسة التداول

أظهرت بيانات جلسة الأمس في سوق أبوظبي للأوراق المالية تراجعًا ملحوطًا في أداء عدد من الأسهم، حيث تصدرت قائمة الانخفاضات الشركات ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة من حيث السيولة.

وجاءت أبرز الأسهم الخاسرة كما يلى:

جاءت تداولات الأمس ضمن نطاق متوازن بين القوى الشرائية والبيعية، حيث شهد السوق نشاطًا انتقائيًا تركز على بعض الأسهم القيادية، في مقابل تراجع في أسهم أخرى نتيجة عمليات تصحيح طبيعية بعد مكاسب

ويعكس هذا الأداء تفاعل المستثمرين مع المعطيات الاقتصادية الراهنة وتوجهاتهم نحو إعادة هيكلة محافظهم الاستثمارية مع اقتراب نهاية الأسبوع، وسط تحسن في مستويات السيولة واستمرار حالة الترقب للنتائج المالية القادمة للشركات المدرجة.

الشركات الأكثر نشاطًا من حيث قيمة التداول أظهرت بيانات التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية ارتفاع مستويات النشاط في الجلسة، مع تركّز السيولة بشكل واضح في الأسهم القيادية ذات الوزن الكبير في المؤشر العام، ولا سيما في القطاع المصرفى وقطاع الطاقة.



وجاءت الشركات الأكثر نشاطًا من حيث قيمة التداول

بشكل عام، أظهر السوق خلال الجلسة تداولات مرتفعة فى قيمة التداول، مع ميل المستثمرين نحو الأسهم القيادية التي تتمتع بسيولة عالية وأداء مستقر، وهو ما ساهم في دعم استقرار المؤشر العام للسوق.

ويعكس هذا النشاط استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم الكبيرة ذات الأساسيات القوية، مع مراقبة حذرة للأسهم التشغيلية الأصغر حجمًا، في ظل توقعات بمزيد من الاستقرار والحذر في التعاملات خلال الجلسات القادمة.

الشركات الأكثر نشاطًا حسب حجم التداول

شهدت جلسة الأربعاء في سوق أبوظبي للأوراق المالية تركيرًا واضحًا للنشاط على الشركات القيادية ذات السيولة المرتفعة، حيث تصدرت أسهم قطاع الطاقة والقطاع المصرفى قائمة الأكثر تداولًا من حيث الحجم، مع تسجيل تداولات عالية لعدد من الشركات الكبرى.

وأظهرت البيانات أن المستثمرين حافظوا على توجهاتهم الحذرة، مع عمليات بيع محدودة في بعض الأسهم التشغيلية، مما يشير إلى مزيج من الاهتمام بالأسهم القيادية وتحركات تصحيحية متفرقة.

وجاءت الشركات الأكثر نشاطًا من حيث حجم التداول

بشكل عام، أبرزت التداولات استمرار التفضيل نحو الأسهم ذات الأحجام الكبيرة في السوق، ما أسهم في تعزيز السيولة ودعم المؤشر العام للسوق. ويعكس هذا النشاط انتقائية المستثمرين، الذين يركزون على الأسهم القيادية ذات الأداء المستقر، في حين شهدت بعض الأسهم الأخرى تحركات محدودة في الأسعار، بما يعكس حالة من التوازن بين البيع والشراء داخل السوق خلال

القيمة السوقية

سجلت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 3.149 تريليون

درهم بختام تعاملات الأربعاء، مقابل 3.127 تريليون درهم بختام تعاملات الثلاثاء، بمكاسب بلغت 22 مليار درهم.

اتجاهات المستثمرين

أظهرت بيانات اتجاهات المستثمرين في أبوظبي للأوراق المالية تباينًا ملحوطًا في تعاملات جلسة الأمس، حيث اتجه المستثمرون الأجانب للشراء، فيما اتجه مستثمري دولة الإمارات للبيع.

تحليل الأداء القطاعي

اختتمت مؤشرات سوق أبوظبي المالي تعاملات جلسة الأمس على أداء إيجابي مائل للصعود، مدعومًا بمكاسب في عدد من القطاعات القيادية.

فقد ارتفع مؤشر فوتسي سوق أبوظبي العام ليغلق عند 10,227 نقطة، فيما صعد مؤشر فاداكس 15 بمقدار 127 نقطة تعادل 1.20 %، وحقق المؤشر الإسلامي ارتفاعًا قدره 0.93 % ليصل إلى 10,165 نقطة.

كما دعم قطاع الاتصالات الاتجاه الصاعد بصعوده بنسبة 1.72 % مسجلاً 4,766 نقطة، تلاه قطاع الرعاية الصحية الذي ارتفع بنسبة 1.45 % إلى 2,036 نقطة، إضافة إلى قطاع المالية الذي واصل مكاسبه بنسبة 0.96 % ليغلق عند 18,595 نقطة، في حين تقدم قطاع المرافق بنسبة 0.58 % ليصل إلى 13,706 نقطة.

أما قطاع العقارات فواصل أداءه المتوازن مرتفعًا بنسبة 0.32 هند 0.32 نقطة، في حين حقق مؤشر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة نمؤا لافتًا بنسبة 1.53 %، مسجلًا 11,512 نقطة، كما ارتفع قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.39 % إلى 4,845 نقطة، وحقق قطاع السلع الاستهلاكية ارتفاعًا طفيقًا بنسبة 0.25 %.

وفى المقابل، شهدت بعض القطاعات تراجعًا طفيقًا، أبرزها قطاع التكنولوجيا الذي انخفض بنسبة 1.33 %، وقطاع الصناعات بتراجع 0.32 %، وقطاع الطاقة الذي استقر نسبيًا بانخفاض طفيف بلغ 0.02 %، فيما تراجع مؤشر السلع الاستهلاكية التقديرية بنسبة 0.06 %.



بورصات خليجية

مؤشر بورصة دبي يُنهي تعاملات الأربعاء على تراجع هاعشي

تراجع مؤشر سوق دبي المالي في ختام تعاملات الأربعاء، بنسبة 0.029 % ليغلق عند مستوى 5974.09 نقطة، متراجعًا بمقدار 1.71 نقطة عن مستواه السابق.

وسجلت جلسة التداول إجمالي حجم تداول بلغ نحو 143.97 مليون سهم، بقيمة إجمالية وصلت إلى 546.61 مليون درهم، توزعت على 12,204 ألف صفقة.

واختتمت جلسة سوق دبى المالى أمس بتسجيل 18 شركة مرتفعة، مقابل 26 شركة منخفضة، في حين استقرت أسعار 8 شركات دون تغيير.

الئسهم الئكثر ارتفاعًا خلال جلسة التداول

أظهرت حركة الأسهم خلال جلسة الأربعاء نشاطا ملحوظا في عدد من الشركات، حيث تركزت المكاسب في الأسهم النشطة ذات السيولة المتوسطة.

وجاءت أبرز الأسهم الرابحة كما يلي:

بشكل عام، أظهرت الأسهم القيادية أداءً متبايئًا، حيث مالت التحركات الإيجابية في بعض الأسهم النشطة إلى تقليص حدة التراجع الطفيف الذي شهده المؤشر العام، في ظل تداولات متوسطة السيولة واستقرار نسبى في معنويات المستثمرين.

الأسهم الأكثر تراجعًا خلال جلسة التداول

أظهرت تحركات الأسهم خلال الجلسة ضغوطا بيعية ملحوظة على شريحة من الشركات، خاصة في القطاعات العقارية والتأمينية، ما أسهم في تراجع الموشر العام

وجاءت أبرز الأسهم الخاسرة كما يلي:

بشكل عام، توحي هذه التحركات بأن السوق يشهد مرحلة تذبذب وجني أرباح طبيعية بعد موجة من التحسن في الجلسات السابقة، مع ميلِ للحذر من جانب المستثمرين وانتظار محفزات جديدة قد تدعم عودة الزخم الإيجابي في الفترة المقبلة.

الشركات الأكثر نشاطًا من حيث قيمة التداول

أظهرت التداولات اتجاه المستثمرين نحو الأسهم القيادية التي شكَّلت المحرك الرئيسي للسيولة في السوق، خصوصًا في القطاعات العقارية والمصرفية. فقد حافظ سهم إعمار العقارية على صدارة النشاط رغم استقراره السعرى، ما يعكس عمليات تجميع مؤسسية واستقرارًا في توجهات المستثمرين الكبار.

وجاءت الشركات الأكثر نشاطًا من حيث قيمة التداول كما

بشكل عام، تعكس البيانات تحسن المزاج الاستثماري في السوق واتجاه السيولة نحو الأسهم الكبرى، ما ساعد



على الحد من الضغوط السعرية التي شهدها المؤشر العام، وأشار إلى مرحلة توازن نسبي بين الشراء المؤسسي وجني الأرباح المحدود.

الشركات الأكثر نشاطًا حسب حجم التداول

أظهرت بيانات جلسة سوق دبى المالى حركة تداول نشطة نسبيًا مدفوعة بزيادة ملحوظة في أحجّام التداول، ما يشير إلى تحسن في شهية المستثمرين وتزايد النشاط المضاربي داخل السوق.

وجاء ارتفاع أحجام التداول متزامنًا مع استقرار نسبى في الأسعار، الأمر الذي يعكس ميل المتعاملين إلى الشراء الانتقائي دون اندفاع سعرى، في ظل بحث المستثمرين عن فرص قصيرة الأجل في الأسهم ذات السيولة العالية.

كما توحي مستويات التداول الحالية بوجود توازن بين القوى البيعية والشرائية، مع بقاء التداولات ضمن نطاق متحكم به يعكس ثقة حذرة في أداء السوق وترقب لمحفزات جديدة قد تدعم تحركات أقوى خلال الجلسات المقبلة.

وجاءت الشركات الأكثر نشاطًا من حيث حجم التداول كما

بشكل عام، تعكس هذه التداولات تحسنًا في السيولة واتساع نطاق النشاط بين قطاعات السوق المختلفة، مع ميل المستثمرين إلى تنويع محافظهم بين الأسهم القيادية

كما تشير البيانات إلى استقرار نسبي في اتجاهات التداول رغم تراجع المؤشر العام، حيث تواصل الأسهم

النشطة جذب المتعاملين الباحثين عن فرص قصيرة الأجل في ظل تقلبات محدودة وحالة من التوازن النسبي بين قوى الشراء والبيع.

القيمة السوقية

أظهرت بيانات القيمة السوقية لأسهم سوق دبى المالي هيمنة واضحة للقطاع المالي الذي استحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي القيمة السوقية بنسبة تقارب 42.8 %، ما يعكس ثقله القيادي ودوره المحوري في تحركات السوق. وجاء قطاع العقارات في المرتبة الثانية بنسبة 20.1 %،

مدعومًا بالنشاط المستمر في مشاريع التطوير العقاري الكبرى.

اتجاهات المستثمرين

أظهرت بيانات اتجاهات المستثمرين في سوق دبي المالى تباينًا ملحوطًا في تعاملات جلسة الأمس، حيث اتجه المستثمرون الأجانب نحو الشراء الصافى بقيمة 74.5 مليون درهم، نتيجة تفوق قيمة مشترياتهم البالغة نحو 297.3 مليون درهم على مبيعاتهم البالغة 222.8 مليون درهم، ما يعكس استمرار الثقة الأجنبية في السوق.

في المقابل، اتجه المستثمرون المواطنون نحو البيع الصافى بقيمة مماثلة بلغت 74.5 مليون درهم، مع تسجيل مبيعات بقيمة 323.8 مليون درهم مقابل مشتريات بقيمة 249.3 مليون درهم، وهو ما يعكس حركة تصحيحية لجني الأرباح بعد ارتفاعات سابقة في بعض الأسهم.

مؤشر بورصة مسقط يتراجع في نهاية تعاملاته بضغط الأسهم القيادية

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملات الأربعاء متراجعاً 0.67 %، بإقفاله عند مستوى 5,422.17 نقطة، خاسراً 36.47 نقطة، مقارنة بمستوياته بنهاية جلسة

وتأثر المؤشر العام، بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبى للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الصناعة بنسبة 0.47 %؛ بضغط سهم صناعة مواد البناء القيادي المتراجع بنسبة 3.17 %، وتراجع الضليج الدولية للكيماويات القيادي بنسبة 2.86 %.

وتراجع قطاع الخدمات بنسبة 0.27 %؛ مع تقدم أسهم اسياد للنقل البحرى القيادى على المتراجعين بنسبة 4.27 %، وتراجع أوكيو لشبكات الغاز القيادي بنسبة .% 3.35

وحد من تراجع قطاع الخدمات صدارة سهم صلالة لخدمات الموانئ للرابحين بنسبة 9.85 %.

وكان المالى أقل القطاعات تراجعاً بنسبة 0.25 %؛ متأثراً بتراجع سهم عمان والإمارات القابضة القيادي المتراجع بنسبة 2.6 %، وتراجع المدينة للاستثمار القابضة القيادي بنسبة 2.5 %.

وارتفع حجم التداولات إلى 238.75 مليون ورقة مالية، مقابل 371.23 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة إلى 46.64 مليون ريال، مقارنة بنحو 72.62 مليون ريال جلسة الثلاثاء. وتصدر سهم بنك صحار الدولى الأسهم النشطة حجما وقيمة بتداول 67.58 مليون سهم، بقيمة 10.61 ألف





بورصات خليجية

بورصة قطر ترتفع عند الإغلاق... و«بلدنا» يتصدر نشاط التداول



أغلقت بورصة قطر تعاملات الأريعاء مرتفعة؛ مع تصدر سهم شركة بلدنا نشاط التداول. ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.26 % ليصل إلى النقطة 10850.33؛ ليربح 28.48 نقطة عن مستوى الثلاثاء.

ودعم الجلسة ارتفاع 4 قطاعات على رأسها قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية بنسبة 0.78 %، وفي المقابل تراجع 3 قطاعات في مقدمتها النقل بــ 0.49 %.

وارتفعت السيولة 313.64 مليون ريال، مقابل 280.50 مليون ريال الثلاثاء، فيما انخفضت أحجام التداول إلى 122.23 مليون

سهم، مقارنة بـ 137.25 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 20.75 ألف صفقة مقابل 17.33 ألف صفقة الثلاثاء.

ومن بين 48 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 27 سهماً في مقدمتها سهم "ميزة" بـ 3.17 %، بينما تراجع سعر 21 سهماً في مقدمتها سهم "العامة" بـ 3.52 %، واستقر 6 أسهم. وبشأن الأنشط تداولاً، تقدم "بلدنا" نشاط التداول على كافة المستويات بـ27.49 مليون سهم، وسيولة بقيمة 44.15 مليون ريال، عقب تحقيقها قفزة بأرباح التسعة أشهر الأولى من عام 2025.

بورصة البحرين تغلق تعاملاتها مرتفعة بدعم 3 أسهم

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الأربعاء على ارتفاع ؛ بدعم قطاعات المال والمواد الأساسية والسلع الاستهلاكية الكمالية.

ومع ختام تعاملات الأمس، ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.7 % إلى مستوى 1983 نقطة، وسط تعاملات بحجم 18.6 مليون سهم بقيمة 3.9 مليون دينار، توزعت على 182 صفقة.

وتصدر الأسهم الأكثر ربحاً سهم مجموعة جي إف إتش المالية بـ 4.76 %، تلاه ألمنيوم البحرين بـ 1.76 %، ومجمع البحرين للأسواق الحرة 0.49 %.

وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً سهم خليجي بنك بـ 1.23 %، تلاه بنك السلام بـ 0.93 %.

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم مجموعة جي إف إتش المالية من خلال تداول 16.29 مليون سهم بسعر 0.550 دينار بحرينى للسهم، تلاه سهم بنك السلام بتداول 1.3 مليون سهم بسعر 0.214 دينار بحريني، ثم زين البحرين من خلال تداول 462 ألف سهم بسعر 0.116 دينار بحريني للسهم.



بورصات عالمية

نيكي يتراجع من أعلى مستوى على الإطلاق وسط جني الأرباح

تراجع المؤشر نيكي الياباني عن أعلى مستوى له على الإطلاق أمس الأربعاء، مع إقبال المستثمرين على جني الأرباح بعد مكاسب قوية على مدى يومين بفضل توقعات التحفيز المالي في عهد رئيسة الوزراء الجديدة.

وانخفض نيكي 0.7 %إلى 48968.79 نقطة بحلول الساعة 00:30 بتوقيت جرينتش، بعد نصف ساعة من بدء التداول، بعد أن أغلق عند أعلى مستوى له على الإطلاق الثلاثاء عندما سجل أيضا أعلى مستوى قياسى خلال اليوم عند 49945.95 نقطة.

ونزل المؤشر بقيادة أسهم التكنولوجيا عقب انخفاضات نظيراتها في وول ستريت.

وفي المقابل، ارتفع المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.1 %إلى 3251.85 نقطة، ليتراجع قليلا عن أعلى مستوى قياسي له في اليوم السابق عند 3274.06.

وتصدرت شركات صناعة السيارات الرابحين عقب انخفاض حاد في الين إلى 152.18 ين للدولار الثلاثاء. ويعزز ضعف العملة اليابانية قيمة الإيرادات الخارجية. وصعد سهم تويوتا موتور 3.4 %، وارتفع مؤشر بورصة طوكيو الفرعى لمعدات النقل 2.6 %مسجلاً أفضل أداء



بين 33 قطاعا صناعيا.

وأكد البرلمان ساناي تاكايتشي، التي تعد من أبرز الشخصيات في السياسة المالية والنقدية، أول رئيسة وزراء لليابان.

ويعود مديرو الأموال العالميون إلى أسواق الأسهم والديون اليابانية، مدفوعين بآمال سياسات حكومية

لتحفيز الاقتصاد، بالإضافة إلى رغبتهم في تنويع استثماراتهم بعيدا عن الأسواق الأمريكية والأوروبية ذات الأسعار المرتفعة.

وارتفعت عوائد سندات الحكومة اليابانية القياسية لأجل 10 سنوات نقطة أساس إلى 1.665 % يوم الأربعاء، لكنها استقرت إلى حد بعيد حول هذا المستوى الأسبوع الحالي.



بورصات عالمية

«غولدمان ساكس»: الأسهم الصينية مؤهلة للارتفاع 30 %

أسواق ثاني أكبر اقتصاد في العالم تتجه نحو صعود مستقر مع انتقال دورة السوق من الأمل للنمو

يتوقع مصرف الاستثمار العالمي «غولدمان ساكس» ارتفاع المؤشر الرئيسي للأسهم الصينية بنسبة 30 % بحلول نهاية عام 2027، بدعم من السياسات الداعمة لآليات السوق ونمو الأرباح وتدقّقات السيولة القوية.

كتب استراتيجيون في «غولدمان ساكس»، من بينهم كينغر لاو، في مذكرة بحثية صدرت الأربعاء، أنهم يتوقعون «اتجاها صاعداً أكثر استدامة في أسواق الأسهم الصينية». وأضافوا أن الأسهم الصينية مهيّاة لارتفاع أكثر استقراراً، «يشبه انتقال دورة السوق من مرحلة الأمل (التوقعات الإيجابية) إلى النمو».

توصية بشراء أسهم الصين

كان استراتيجيون لدى «غولدمان» قد نصحوا الشهر الماضى المستثمرين باعتماد نهج «الشراء عند التراجع» في التعامل مع الأسهم الصينية، مستفيدين من انخفاض التقييمات وإمكانية زيادة الاستثمارات من جانب الأفراد والمؤسسات. فى يوليو الماضى، رفع الاستراتيجيون توقعاتهم لمؤشر «MSCI China" خلال 12 شهراً من 85 إلى 90 نقطة، مستندين إلى تحسن توقعات التوصل إلى اتفاق تجارى بين الولايات المتحدة والصين.

وتجاوز المؤشر الهدف في مطلع أكتوبر، لكنه تراجع لاحقاً. ويبدو أنه يتجه نحو تسجيل أول تراجع شهرى له منذ ستة أشهر، بعد انحسار موجة الصعود التي غدّتها الآمال المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

يراقب المستثمرون عن كثب اجتماعات الجلسة العامة الرابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى هذا الشهر، إضافة إلى المحادثات المرتقبة بين الرئيس الأميركي دونالد



ترامب والرئيس الصيني شي جين بينغ، بحثاً عن مؤشرات حول آفاق سوق الأسهم.

عوامل تدعم الأسهم الصينية

يرى «غولدمان ساكس» أن التحفيز الإضافي على جانب الطلب، ونمو الأرباح المدعوم جزئياً بتطور الذكاء الاصطناعي، إلى جانب التدفقات القوية لرؤوس الأموال من المستثمرين المحليين والأجانب، من أبرز العوامل الداعمة لصعود الأسهم الصينية. وأوضح أن الأرباح قد ترتفع بنسبة 12 % خلال

السنوات الثلاث المقبلة، في حين قد ترتفع مضاعفات الأسهم بين 5 % و 10 % عن مستوياتها الحالية.

مع ذلك، كتب الاستراتيجيون أن تباطؤ النمو الاقتصادى الدورى في الربع الرابع وعودة مخاطر الرسوم الجمركية «قد يُستغلان كذريعة لجنى الأرباح». لكنهم أوضحوا أنه ما لم تتفاقم تلك المخاطر «سيستمر المستثمرون في السوق ويستغلون انخفاض الأسعار لزيادة استثماراتهم خلال فترة التصحيح».

الأسهم الآسيوية تتراجع بضغط من موجة بيع أسهم شركات المعادن الثمينة

الأسواق تترقب بيانات التضخم الأميركية وسط استمرار الإغلاق الحكومي

أظهرت أسعار الذهب والفضة إشارات على استقرار نسبى بعد الانهيار الحاد الذي شهده السوق في الجلسات السابقة، فيما تراجعت الأسهم الآسيوية عقب أداء باهت في وول ستريت.

انخفض الذهب بنسبة 0.3 % بعد أن فقد ما يصل إلى 2.9 % في التعاملات الآسيوية المبكرة، وذلك عقب تسجيله أكبر تراجع يومى له منذ أكثر من 12 عاماً يوم الثلاثاء. أما الفضة فارتفعت قليلاً بعد خسارة بلغت 7.1 % في الجلسة السابقة.

وتراَّجع مؤشر الأسهم الآسيوية بنسبة 0.5 %، إذ تأثرت الأسواق في المنطقة بموجة بيع في أسهم شركات المعادن الثمينة من أستراليا إلى إندونيسيا والصين، في أعقاب إغلاق مؤشر «إس آند بي 500» الأميركي من دون تغيّر يُذكر الثلاثاء.

أما الدولار وسندات الخزانة الأميركية فاستقرا إلى حد كبير، في حين سجل الين الياباني ارتفاعاً طفيفاً.

عمليات بيع فنية أكثر من صدمة اقتصادية قالت تشارو تشانانا، كبيرة استراتيجيي الاستثمار فى «ساكسو ماركتس»، إن «موجة البيع فى المعادن تبدو أشبه بعملية تصفية مراكز مالية، وليس صدمة اقتصادية كلية»، مضيفة أن المتعاملين ما زالوا في حالة ترقب لـ «أي مؤشرات على عمليات بيع منهجية عبر الأصول»، مثل اتساع فروق الائتمان وارتفاع الدولار. ويأتى التركيز المتزايد على المعادن الثمينة بعد الارتفاع السريع الذي شهدته أسعار الذهب والفضة في وقت

سابق من هذا العام، مدفوعاً بمشتريات البنوك المركزية ومخاوف من أوضاع مالية صعبة في الاقتصادات المتقدمة. كما جاءت التراجعات الأخيرة بعد أن أظهرت المؤشرات الفنية أن موجة الصعود القوية كانت مبالغاً

استمرار أثر الإغلاق الحكومي الأميركي

رغم قيام المستثمرين بتقليص المخاطر مؤخراً بسبب المخاوف المتعلقة بالتجارة والائتمان، فإن التعرّض للأسهم لدى صناديق التحوط العالمية واستراتيجيات الاستثمار الطويلة لا يزال عند أعلى مستوى له منذ أكثر من عام، وفقاً لتقديرات «باركليز».

وقال كريغ جونسون من «بايبر ساندلر» إن «توقعاتنا الفنية قصيرة المدى تشير إلى أن الأسهم ستشهد فترة من التماسك أو التصحيح خلال الأسابيع المقبلة. نرى أن هذه التراجعات صحية وضرورية».

وفي ظل استمرار الإغلاق الحكومي في الولايات المتحدة الذي يقترب من أن يصبح ثانى أطول إغلاق فى التاريخ، يواجه المستثمرون نقصاً فى البيانات الاقتصادية الرسمية، بما في ذلك أرقام التضخم لشهر سبتمبر المقرر صدورها يوم الجمعة.

وقد حرم الإغلاق متعاملي السلع من تقرير أسبوعي مهم تصدره لجنة تداول السلع الآجلة حول مراكز صناديق التحوط والمستثمرين في عقود الذهب والفضة

وكتب محللان في «مجموعة إيه إن زد»، براين مارتن

ودانييل هاينز، في مذكرة: «نفترض أن حجم المراكز في سوق المعادن ارتفع إلى مستويات كبيرة، ما أدى في النهاية إلى عمليات البيع. وعلى الرغم من هذا التصحيح، ما زلنا نرى العوامل طويلة الأمد التي تدعم الأسعار

ترامب يتحدث عن صفقة محتملة مع الصين

تبقى التوترات التجارية محور الاهتمام، بعدما توقع الرئيس الأميركى دونالد ترامب أن تؤدي اجتماعاته المقبلة مع نظيره الصيني شي جين بينغ إلى «صفقة جيدة»، رغم اعترافه بأن هذه المحادثات المرتقبة قد لا تُعقد قريباً.

وارتفعت أسعار النفط بعدما أشار تقرير صناعى إلى أن مخزونات الخام الأميركية انخفضت للمرة الأولى منذ أربعة أسابيع، في وقت كرر فيه ترامب تأكيده أن الهند ستخفض وارداتها من الطاقة الروسية.

وفى اليابان، أمرت رئيسة الوزراء ساناى تاكايشى بإعداد حزمة اقتصادية جديدة تهدف إلى تخفيف آثار التضخم على الأسر والشركات، في حين سجلت صادرات البلاد أول ارتفاع لها منذ خمسة أشهر بفضل زيادة شحنات الرقائق الإلكترونية وأجزاء الإلكترونيات، رغم استمرار تراجع الصادرات المتجهة إلى الولايات المتحدة. وفى أسواق الدين، تخطط إندونيسيا لإصدار أول سندات خارجية مقوّمة باليوان، لتنضم إلى موجة إصدارات دفعت حجم سندات «الدايم سم» إلى مستوى قياسي هذا العام.

aleqtisadyah.com

تقرير مالى

«بیتك» زیادة إجمالی مصروفات التشغيل 8.32% إلى 152,25 مليون دينار

نمو الضرائب 22.4 % وتسجيل مخصصات وانخفاض قيمة بـ 22.91 مليون دينار



435.71 مليون دينار إيرادات تشغيلية للربع الثالث 2025



أظهرت القوائم المالية لبيت التمويل الكويتي «بيتك» تحسناً سنوياً في مؤشرات الأداء الرئيسية، مع ارتفاع صافى الربح والإيرادات التشغيلية، وتطور إيجابى في الأصول وحقوق المساهمين، مما يؤكد كفاءة الاستراتيجية التشغيلية للبنك وقدرته على تعزيز مركزه المالى.

سجل البنك الكويتي في الثلاثة أشهر المنتهية بـ 30 سبتمبر الماضى ربحاً بقيمة 150.54 مليون دينار، مقابل 141.75 مليون دينار في الربع الثالث من عام 2024، مسجلاً نمواً سنوياً بـ 6.20 %.

انتعاش تشغيلي

وشهد «بیتك» انتعاشاً سنویاً علی مستوی إجمالی الإيرادات التشغيلية التي ارتفعت خلال الربع الثالث من عام 2025 بنحو 18 % عند 435.71 مليون دينار، مقارنة بـ 369.14 مليون دينار لذات الربع من الفترة المماثلة. وصلت بذلك الإيرادات التشغيلية لأعلى مستوى منذ الربع الأول من 2025 البالغ حينها 454.93 مليون دينار، مسجلة أعلى معدل نمو سنوي منذ الربع الرابع 2024. دعم زيادة الإيرادات التشغيلية الإجمالية لـ»بيتك» سنوياً عدة عوامل بينها صافى إيرادات التمويل، وإيرادات

الاستثمار، وإيرادات أتعاب وعمولات.

ورغم نمو الإيرادات التشغيلية إلا أن هناك بعض العوامل التي حدت من ربحية البنك بينها زيادة إجمالي مصروفات التشغيل 8.32 % لـ 152.25 مليون دينار، ونمو الضرائب 22.4 % عند 50.85 مليون دينار تقريباً، فضلاً عن تسجيل مخصصات وانخفاض قيمة بـ 22.91 مليون دينار.

مؤشرات مالية داعمة

سجل «بیتك» تحسناً على مستوى العدید من مؤشراته المالية، بما يعكس قدرته على التوسع واستدامة العمليات، ومتانة مركزه المالى.

فطبقاً للقوائم المالية، ارتفعت أصول البنك الإجمالية في ختام سبتمبر الماضي 12.41 % عند 4.75 مليار دينار، مقارنة بـ 36.25 مليار دينار بختام الفترة ذاتها من عام 2024، بما يعكس استدامة عملياته واستمرار

ورغم ارتفاع إجمالي التزامات البنك بختام الفترة المذكورة 14.36 % سنوياً عند 34.32 مليار دينار، إلا أن حقوق المساهمين أيضاً واصلت النمو بنسبة 2.88 %

عند 6.43 مليار دينار، بما يعكس متانة المركز المالي. وارتفعت ربحية السهم الأساسية والمخففة بختام الربع الثالث من عام 2025 إلى 8.75 فلس، مقابل 8.24 فلس في الفترة المقابلة من العام السابق، بما يدعم كفاءة البنك في توليد الأرباح للمساهمين.

نتائج التسعة أشهر

كشفت القوائم المالية تسجيل «بيتك» نمواً سنوياً بـ 2 % في صافي الربح للتسعة أشهر الأولى من العام الحالي عند 492.69 مليون دينار، مقارنة بـ 482.93 مليون دينار في الفترة المناظرة من 2024.

جاء ذلك بدعم ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك 10 % سنوياً بالفترة المذكورة عند 1.31 مليار دينار، وهو ما انعكس على نمو صافى الربح التشغيلي 12.8~%إلى 850.20 مليون دينار.

يأتى ذلك مع ارتفاع إجمالي الأصول بختام التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 12.4 % عند 40.75 مليار دينار، وزيادة إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم 4.3 % عند 5.60 مليار دينار وذلك وفقاً لتقرير «مباشر» .

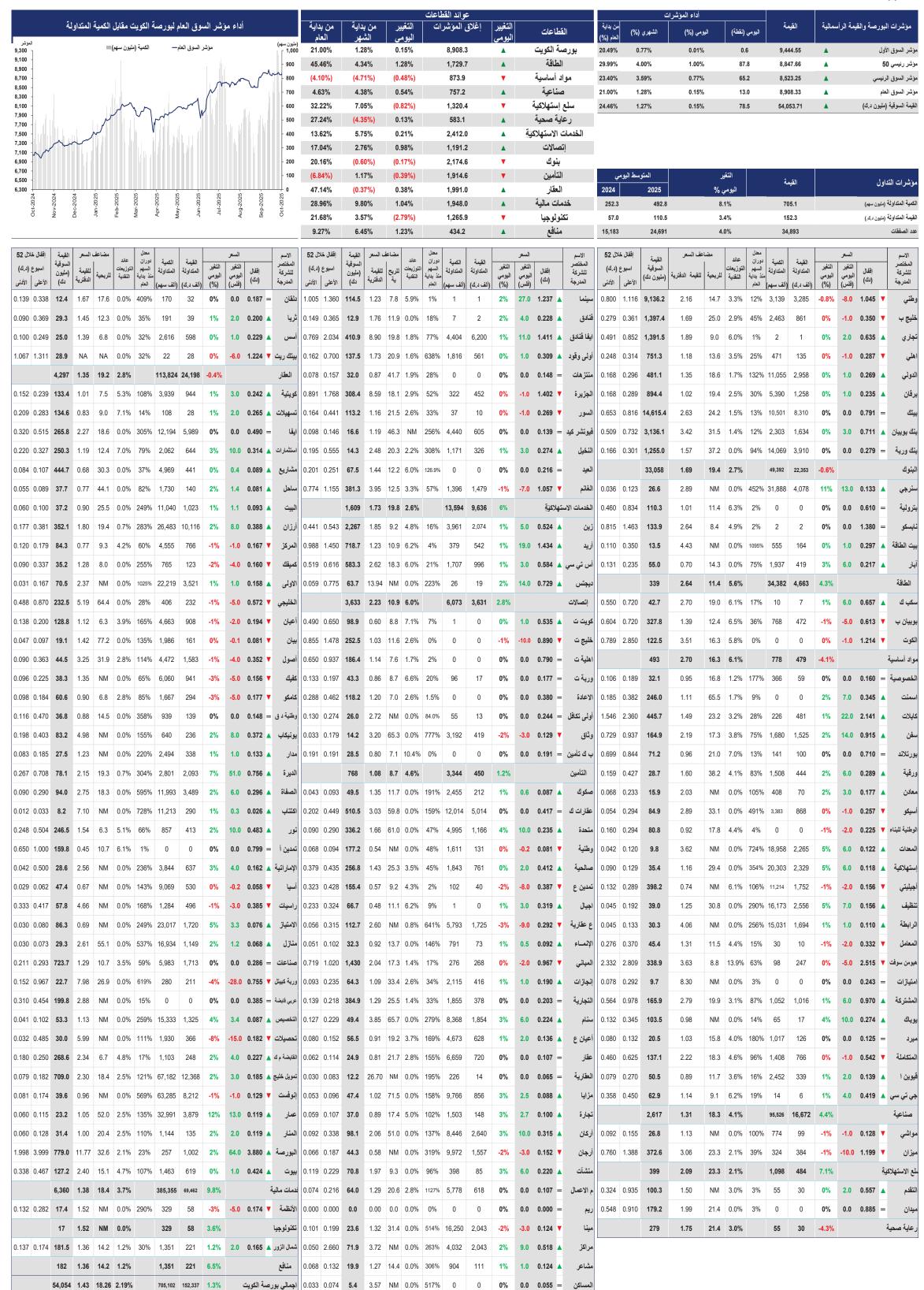


KAMCO

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

22 أكتوبر 2025















استبیان ‹‹الاقتصادیه››

أكتوبر 2025

إيمانا بأهمية المشاركة وإبداء الرأى من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضاياً ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملاً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أكتوبر 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «خفض العمولات الخاصة بالتداولات».

التساؤل مستحق، والقضية مهمة، خصوصاً في ظل زيادة ساعات التداول في البورصة لنصف ساعة إضافية، وتحسن مستويات السيولة، وارتفاع معدلاتها بنسب كبيرة وقياسية.

أيضا الخطوة تهدف إلى تحسين وترسيخ تنافسية الســوق وجذب أكبر عدد من المستثمرين الأفراد

الذين تلاحظ إقبالهم وعودتهم بقوة مؤخراً. خفض الرسوم والعمولات سيحفز على مزيد من التداولات، وسيكون خطوة مجدية وإيجابية وعامل

تحفيز للسوق على الابتكار والسعى لجذب شركات

جديدة والتوسع في طرح أدوات استثمارية عديدة

تتوائم مع خطوة زيادة ساعات التداول، حيث أن طرح المزيد من الأدوات الاستثمارية سيشكل عمق للسـوق ويخرج به من دائرة التدوير والمضاربات الضارة، فيما يرسخ الاستثمار الانتقائي طويل

السؤال

هل تؤيد خفض نسب العمولات على التداولات لتحفيز المستثمرين وجذب المزيد من السيولة؟

نعم





يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

حساب «الاقتصادية» على (🗶) https://x.com/Aleqtisadyahkw

عبر موقع الجريدة الإلكتروني: https://aleqtisadyah.com 50300624

«شارك ... وتفاعل عبر الواتساب 💽 للتغيير»



هزة في موازين الذهب وخسارة «جايدة»

بقلم - ليما راشد الملا

اتجه سـوق الذهب نحو أسعار قياسية، وشـهد في الفترة الماضية حركة غير مسـبوقة، وكأن المعدن الأصفر يحاول أن يروي قصة القلق الجماعي من المجهول الاقتصادي. تجـاوز الذهب حاجز 4,300 دولار للأوقية، محققًا أرقامًا قياسـية متلاحقة لم يعيشها المستثمرون منذ سنوات، في حالة تؤكد تزايد الطلب على الأصول الآمنة وتحول معنويات المستثمرين حول العالم.

لكن الهزة الأخيرة التي شهدها بتراجع %5.55 وتكبده أكبر خسارة يومية في 11 عاماً أشاعت حالة من القلق بين الأوساط الاستثمارية الحائرة بين الملاذات الآمنة التي فيما يبدوا باتت نادرة.



لكن السؤال الأهم: هل كانت الارتفاعات التي سبقت التراجع تعني أنها كانت فقاعة مؤقتة وستنهار قريبًا، أم أنها بداية لعهد ذهبي جديد يعيد رسم موازين الثقة العالمية؟ وما المخاطر التي قد تعترض هذا الصعود؟

دوافع الدرتفاع المذهل: 1. التوترات الجيوسياسية والبحث عن الملاذ

تصاعد التوترات التجارية بين القوى الكبرى، سواء بين الولايات المتحدة والصين أو في مناطق النزاع الإقليمي، خلق حالة من القلق العالمي دفعت المستثمرين نحو الذهب كملاذ آمن. كل أزمة اقتصادية أو سياسية تعمل كعامل محفز لتدفق رؤوس الأموال نحو المعدن الأصفر، الذي أصبح رمزًا للأمان في عالم غير مستقر.

2. السياسة النقدية وضغط الفائدة

توقعات خفض أسـعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جعلـت الذهب أكثر جاذبية. فكل خطوة تخفيفية تقلل من تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الذهب وتضعف الدولار، ما يجعل المستثمرين الدوليين يتجهون إلى الذهب للتنوع، خاصة مع ضعف العائدات الحقيقية للسندات.

3. شراء البنوك المركزية والمؤسسات الكبرى

البنوك المركزية حول العالم تزيد من احتياطياتها الذهبية لحماية نفسها من تقلبات العملات والتحديات الاقتصادية. هذه التحركات تؤكد ثقة المؤسسات الكبرى في الذهب كأصل استراتيجي بعيد المدى، لا مجرد أداة قصيرة الأجل.

4. استثمارات الذهب وتأثير التضخم

تدفقات المستثمرين من الأفراد والمؤسسات نحو صناديق الذهب (ETFs) تؤكد تزايد الاهتمام بالملاذ الآمن. حتى مع انخفاض التضخم من ذروته، يبقى البحث عن الأمان المالي سببًا رئيسيًا وراء شراء الذهب، إذ يُعتبر وسيلة فعالة للحفاظ على قيمة الأصول في مواجهة الضغوط الاقتصادية.

المخاطر المحتملة على الطريق: . ارتفاع أسعار الفائدة

إذا ارتفعت أسعار الفائدة بشكل مفاجئ، قد يفضّل المستثمرون شراء السندات بدلاً من الذهب، مما يؤدي إلى تراجع أسعار الذهب.

. تعافى الدولار:

انتعاش الدولار بشكل مفاجئ يمكن أن يقلل من



تصريف الدول أو اكتشاف مناجم جديدة يمكن أن يخلق ضغطًا عرضيًا على الأسعار.

. زيادة المعروض:

. استقرار التوترات الجيوسياسية:

أي انخفاض في المخاطر العالمية قد يقلل الطلب على الأصول الآمنة.

السيناريو المستقبلي:

على المدى القصير، يبقى الذهب مدعومًا بالمعنويات المتوترة والتوقعات بالتيسير النقدي. بعض المؤسسات مثل HSBC رفعت توقعاتها لعام 2025 إلى 3,355 دولار للأوقية، مدفوعة بالطلب العالمي على الأمان وضعف الدولار.

أما على المدى المتوسط (2026)، تشير التوقعات إلى احتمال بلوغ الأسعار بين 4,600 و5,000 دولار للأوقية. ومع ذلك، في حالة انكفأت العوامل الداعمة، قد نشهد تصحيحًا مؤقتًا يعيد الذهب إلى نطاق 3,800- 4,000 دولار، اعتمادًا على قوة الضغوط المعاكسة.

الذهب... أكثر من مجرد أرقام

ارتفاع الذهب أو تراجعه لا يعني فقط حركة أسعار، بل مؤشــرًا على حالة من القلق العالمي والتحوّل في أولويات المستثمرين ، ورغبة المستثمرين في إعادة هيكلة محافظهم ليصبح الذهب والأصول الآمنة جزءًا أساسيًا من استراتيجياتهم.

يُظهر الذهب كيف يمكن للأصول التقليدية أن تتحول إلى ملاذ آمن في عالم يزداد تعقيدًا، ويقدم للمستثمرين فرصة لحماية رؤوس أموالهم من التضخم والاضطرابات الاقتصادية والسياسية.

الخلاصة:

حالة الذهب، تعكس قلق عالمي متزايد ورغبة جماعية في الأمان المالي. الطريق أمام الذهب مليء بالفرص والمخاطر معًا، وهو اليوم يمثل خيارًا استراتيجيًا للمستثمرين الباحثين عن حماية رأسمالية على المدى المتوسط إلى الطويل، شرط إدارة المخاطر بذكاء والانتباه إلى نقاط الانعكاس المحتملة.

في زمن القلق المالي، يبقى الذهب يلمع بقدر ما يخشاه الناس، محفزًا على التأمل وإعادة ترتيب ألأولويات.





KAMCO

«كامكو» تستعرض تقرير صندوق النقد عن آفاق الاقتصاد الإقليمي

اقتصاد الدول الخليجية سيسجل نموا قويا بنسبة 3.8% العام الحالى

معدلات التضخم في الدول الخليجية ستبقى مستقرة ومعتدلة عند المستوى المستهدف البالغ نسبة 2%



استعرض تقرير صادر عن «كامكو « تقرير صندوق النقد الدولي عن أفاق الاقتصاد الإقليمي إشار إلى أن اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أظهرت مرونة قوية خلال العام 2025، على الرغم من التحديات التي اتســم بها العام من ارتفاع الرسوم الجمركية والتوترات الجيوسياسية وتصاعد الصراعات الإقليمية. وفيي تقريره الأخير بعنوان «مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط وشــمال افريقيا»، رفع صندوق النقد الدولى تقديراته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول الخليجية للعام 2025 بمقدار 90 نقطة أساس إلى نسبة 3.9 في المائة، وللعام 2026 بمقدار 20 نقطة أساس إلى نسبة 4.3 في المائة، متراجعاً عن خفض تقديرات النمو التي أشار إليها في تقرير مايو 2025. كما رفع الصندوق توقعاته للناتج المحلي الإجمالــي النفطي للدول الخليجية للعام 2025 بمقدار 250 نقطة أساس إلى نسبة 4.2 في المائة، وللعام 2026 بمقدار 50 نقطة أساس إلى نسبة 5.9 في المائة. وبالمثل، تم تعديل توقعات الناتج المحلى الإجمالي غير النفطى ورفعها بمقدار 40 نقطة أســـاس إلى نسبة 3.8 في المائة في العام 2025، و10 نقاط أساس إلى نسبة 3.6 في المائة في العام 2026. وقد شـملت المراجعة التصاعدية جميع الدول الخليجية الست للعام 2025، بينما شهدت خمس منها أيضاً تعديلات إيجابية في توقعات النمو للعام 2026، في حين ظلت تقديرات نمو الناتج المحلى الإجماليي الحقيقي للإمارات للعام 2026 دون تغيير عند نسبة 5 في المائة. ويعكس هذا التحسـن الذي طرأ على توقعات صندوق النقد الدولي قدرة المنطقة على تجنب التداعيات المباشرة للرسوم الجمركية الأمريكية واضطرابات التجارة العالمية، إضافة إلى التأثير المحدود للتوترات الجيوسياسية على الاقتصادات المحلية.

التغير وفقا لصندوق النقد الدولي			5202	نعات أكتوبر 2	تون	البلد / المناطق	
2026 e	2025 e	2026 e	2025 e	2024	2023	2022	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
% 0.3	% 0.1	% 3.3	% 2.9	% 2.6	% 3.9	% 6.2	البحرين
% 2.9	% 2.1	% 1.8	% 0.0	% -4.0	% -2.0	% -1.5	إجمالي الناتج المحلي النفطي
% -0.1	% -0.2	% 3.6	% 3.4	% 3.8	% 5.0	% 7.9	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
% 0.8	% 0.7	% 3.9	% 2.6	% -2.6	% -1.7	% 6.8	الكويت
% 2.0	% 1.1	% 5.4	% 2.4	% -6.9	% -4.2	% 12.1	إجمالي الناتج المحلي النفطي
% -0.2	% 0.3	% 2.6	% 2.7	% 1.8	% 1.0	% 1.6	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
% 0.4	% 0.6	% 4.0	% 2.9	% 1.7	% 1.2	% 8.0	نامد
% 1.2	% 1.1	% 4.7	% 1.3	% -2.2	% -0.1	% 8.7	إجمالي الناتج المحلي النفطي
% 0.0	% 0.3	% 3.7	% 3.6	% 3.6	% 1.8	% 7.7	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
% 0.5	% 0.5	% 6.1	% 2.9	% 2.4	% 1.5	% 4.2	قطر
% 1.4	% -1.6	% 12.1	% 0.1	% 0.6	% 0.6	% 1.7	إجمالي الناتج المحلي النفطي
% 0.0	% 1.6	% 2.8	% 4.4	% 3.4	% 2.1	% 5.7	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
% 0.3	% 1.0	% 4.0	% 4.0	% 2.0	% 0.5	% 12.0	المملكة العربية السعودية
% 0.2	% 3.0	% 5.2	% 5.0	% -4.4	% -9.0	% 15.0	إجمالي الناتج المحلي النفطي
% 0.2	% 0.6	% 3.5	% 3.7	% 4.5	% 5.8	% 10.9	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
% 0.0	% 0.8	% 5.0	% 4.8	% 4.0	% 4.3	% 7.5	الامارات العربية المتحدة
% 0.1	% 3.1	% 6.3	% 5.3	% 1.0	% -3.0	% 8.9	إجمالي الناتج المحلي النفطي
% 0.0	% 0.0	% 4.6	% 4.6	% 5.0	% 7.0	% 7.0	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
% 0.2	% 0.9	% 4.3	% 3.9	% 2.2	% 1.3	% 9.8	دول مجلس التعاون الخليجي
% 0.5	% 2.5	% 5.9	% 4.2	% -2.9	% -6.1	% 11.8	إجمالي الناتج المحلي النفطي
% 0.1	% 0.4	% 3.6	% 3.8	% 4.3	% 5.2	% 8.9	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
% 0.3	% 0.7	% 3.7	% 3.3	% 2.1	% 2.5	% 6.7	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

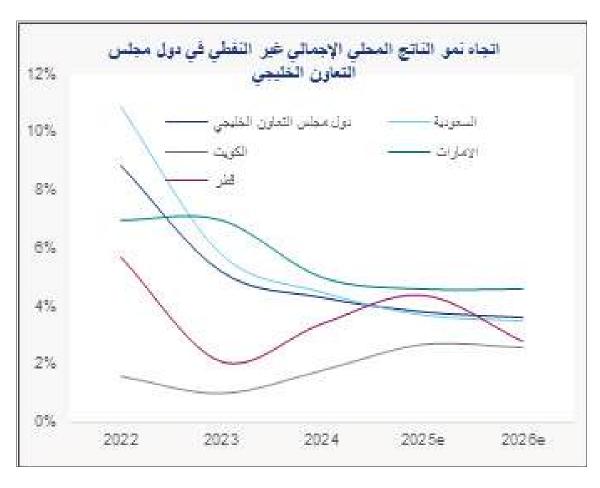
المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير أكتوبر 2025

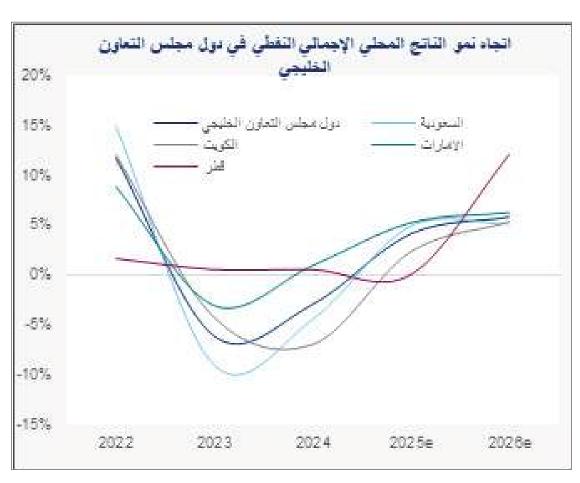
كما حافظت اقتصادات السدول الخليجية على زخم قوى خلال النصف الأول من العام 2025، بدعم من قوة الطلب المحلي نتيجة مشاريع التنويع الاقتصادي الجارية وتعافي

إنتاج الطاقة. أما على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل، قام صندوق النقد الدولى برفع توقعاته للنمو للعام 2025 بمقدار 70 نقطة أساس إلى نسبة3.3



الارتفاع التدريجي لإنتاج الأوبك وحلفائها يدفع توقعات الناتج المحلى الإجمالى للدول الخليجية نحو الارتفاع





المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير أكتوبر 2025

في المائة، وللعام 2026 بمقدار 30 نقطة أساس إلى نسبة 3.7 في المائة، مما يعكس قــدرة اقتصادات المنطقة على الصمود بدعم رئيسي من تراجع أسعار الغذاء والطاقة.

أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط في المنطقة، فيتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق مكاسب إضافية نتيجة ارتفاع إنتاج النفط عقب التراجع التدريجي للأوبك وحلفائها عن تخفيضات حصص الإنتاج. وفي المقابل، يتوقع أن تستفيد الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا من انخفاض أسعار الطاقة عن المستويات المتوقعة، إلى جانب استمرار تدفقات التحويلات المالية القوية من الخارج، فضلاً عن تعافى قطاع السياحة.

وفي ذات الوقـت، تم تعديل توقعات نمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة ورفعها للعام 2025، إلا أنه ما يزال من المتوقع أن يبقى دون مستويات ما قبل تطبيق الرسوم الجمركية، حيث تواصل التعريفات التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي. كما تشــير توقعات صندوق النقد الدولي على المدى المتوسـط إلى نمو قوي في منطقة الشرق الأوسط وشــمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، في حين يتوقع أن تشهد منطقة دول القوقاز وآسيا الوسطى تباطؤا نسبيا في وتيرة النمو. هذا وما تزال مخاطر الآفاق الإقليمية تميل نحو الاتجاه السلبي، إذ تستمر الآثار المتأخرة لحالة عدم اليقين العالمي في التأثير سلباً على الاقتصادات المحلية، بينما يعد التشديد المفاجئ في الأوضاع المالية العالمية أحد المخاطر الملموسة الأخرى. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي إعادة تسعير الأسهم وانخفاضها الحاد إلى تآكل ثروة الأسر وإضعاف الاستهلاك عبر المنطقة.

ومن المتوقع أن تأتي الإمارات في الصدارة من حيث النمو الاقتصادي على مستوى الدول الخليجية خلال العام 2025، في ظل توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسببة 4.8 في المائة بعد مراجعة تصاعدية قدرها 80 نقطة أساس مقارنة بتقديرات مايو 2025. كما يتوقع أن تسجل السعودية ثاني أعلى معدل نمو بنسبة 4.0 في المائسة بعد رفع توقعاتها بمقدار 100 نقطة أساس، في حين تـم تعديل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالــي للكويت للعام 2025 إلى 2.6 فى المائــة، بزيادة بمقدار 70 نقطة أســاس عن تقديرات

ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي في ظل إلغاء التخفيضات الطوعية

من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول الخليجية نمواً بنسبة 3.9 في المائة في العام 2025، مقارنة بنمو بلغت نســبته 2.2 في المائة في العام 2024. وتم رفع التوقعات الأساسية لنمو الناتج المحلى الإجمالي النفطي للعام 2025 بمقدار 250 نقطة أساس إلى نسبة 4.2 في المائة، مقابل نسبة 1.7 في المائة وفقاً لتقديرات مايو



2025، على خلفية ـ الإلغاء المبكر لتخفيضات إنتاج الأوبك وحلفائها، والتي كان يتوقع استمرارها حتى نهاية العام 2025. كما شــهد إنتاج النفط تسارعاً ملحوظاً خلال العام 2025، مع قيام دول الأوبك وحلفائها بإلغاء التخفيضات الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل يومياً التي تم تطبيقها في نوفمبر 2023. وساهم هذا الإلغاء في زيادة إنتاج نفط الدول الخليجية بنحــو 968 ألف برميل يومياً خلال الفترة الممتدة مـن فبراير إلى يونيـو 2025، وأعقب ذلك زيـادة إضافية قدرها 158 ألف برميل يومياً بين يونيو وأغسطس 2025. وفي المقابل، ظل إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والدول غير الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي مستقراً خلال هذه الفترة، نتيجة عدة عوامل أبرزها استمرار النزاعات الإقليمية والعقوبات

إلا انه يظل هناك خطر قائم يتمثل في أن استئناف إنتاج النفط بين أعضاء الأوبك وحلفائها بوتيرة أسرع، بالتزامن مع ضعف الطلب العالمي عن المستويات المتوقعة، قد يؤدي إلى زيادة المعروض في الأسواق، مما يفرض ضغوطاً هبوطية على أسعار النفط ويدفعها إلى ما دون المستويات المستهدفة. ومن شأن هذا السيناريو أن ينعكس سلبا على الأوضاع المالية والخارجية للدول المصدرة للنفط

في المنطقة. في المقابل، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يؤدي تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، مثل فرض عقوبات إضافية على صادرات الطاقة من روسيا أو إيران على سبيل المثال، إلى ضغوط تصاعدية على أسعار الطاقــة العالمية، وهو ما قد يحســن الآفاق الاقتصادية للدول المصدرة للنفط، في حين يفرض تحديات وغموضاً أكبر على آفاق نمو اقتصادات الدول المستوردة للنفط في

وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي غير النفطي، من المتوقع أن يســجل اقتصاد الدول الخليجية نمواً قوياً بنسبة 3.8 في المائة في العام 2025، بعد مراجعة تصاعدية بمقدار 40 نقطة أساس، على أن يبلغ نسبة 3.6 في المائة في العام 2026. وتعكس هـــذه المرونة لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي استمرار زخم برامج التنويع الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية، التي تواصلت على الرغم من تراجع إيرادات النفط والطاقة، والتي لن تستفيد بشكل مباشر من إلغاء التخفيضات الطوعية للإنتاج. ويتوقع صندوق النقد الدولى أن تواصل الإمارات الاحتفاظ بمركز الصدارة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بين الدول الخليجية في العام 2025 بمعدل 4.6 في المائة، تليها قطر بنسبة 4.4 في المائة، ثم السعودية بنسبة 3.7 في المائة.



اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أظهرت مرونة قوية خلال العام 2025

استمرار تراجع اتجاهات التضخم في الدول الخليجية من المتوقع أن يواصـل معدل التضخم تراجعه في معظم دول المنطقة خلال عامى 2025 و2026، مدفوعاً بانخفاض أسعار الطاقة المتوقعة إلى جانب تشديد السياسات المالية العامـة. كما يرجـح أن تكون عوامل إضافيـة مثل زيادة الاستهلاك والاستثمار بصورة استباقية تحسبا لزيادة الرسوم الجمركية، وتحويل مسارات التجارة عبر دول ثالثة، قد ساهمت كذلك في الانحسار العام لمستويات التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشـمال إفريقيا. وعلى الصعيد العالمي، يتوقع أن يتراجع التضخم إلى نسبة 4.2 في المائة في العام 2025 و نسبة 3.7 في المائة في العام 2026، مع بقائه فوق المستوى المستهدف في الولايات المتحدة، لكنه يظل ضعيفاً نسبياً في معظم المناطق الأخرى. وتعزى مرونة التضخم في الولايات المتحدة بصورة رئيسية إلى عوامل مؤقتة تشمل استراتيجيات الاستثمار وإدارة المخزونات، إلى جانب اتخاذ الشركات لموقف استباقى في الإنفاق والتجارة خلال الفترة التي سبقت تطبيق الرسوم الجمركية.

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تظل معدلات التضخم في الدول الخليجية مستقرة عند مستويات معتدلة عند المستوى المستهدف البالغ نسبة 2 في المائة. وبالمثل، يتوقع صندوق النقد الدولى أن يظل التضخم منخفضاً في الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل الأردن، فى حين يتوقع أن يتراجع تدريجياً فى دول أخرى مثل مصر عن مستوياته المرتفعة السابقة، مع انحسار آثار انخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار الطاقة في الفترات الماضية. وفي هذا الإطار، يتوقع أن يرتفع التضخم في الدول الخليجية هامشياً من نســـبة 0.6 في المائة في العام 2024 إلى نسبة 1.7 في المائة في العام 2025، ثم إلى نسبة 2 في المائة في العام 2026، ليبقى دون المستوى المستهدف للبنك المركزي البالــغ 2 في المائة طوال فترة التوقعات. إلا أنه على الصعيد العالمي، قد يؤدي استمرار السياسات الجمركية التقييدية إلى تبنى مواقف نقدية أكثر تشدداً، وهو ما قد ينعكس في ارتفاع تكاليف التمويل في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد يترتب على ذلك ضغوط تضخمية غير مباشرة في المنطقة، على الرغم من وجــود عوامل حالية تميل إلى خفض معدلات التضخم.

ومن المتوقع أن ينخفض التضخم الكلي العالمي إلى نسبة 4.2 في المائة في العام 2025 ثم إلى نســــبة 3.7 في المائة بحلول العام 2026. وفي الاقتصادات المتقدمة، يتوقع أن يعود التضخم تدريجياً إلى مستواه المستهدف البالغ نســـبة 2.2 في المائة بحلول العام 2026، مما يعكس نجاح السياسات النقدية في كبح الضغوط السعرية.

وفي المقابل، من المنتظر أن يتراجع التضخم في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى نسبة 10.9 في المائة في العام 2025، مقابل نسبة 14 في المائة في العام 2024، بينما يتوقع أن ينخفض في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى نسبة 11.3 في المائة في العام 2025، مقابل نسبة 12.9 في المائة في العام 2024. أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط في المنطقة، فمن المرجح أن يشهد التضخم انخفاضاً حاداً من 19.5 في المائة في العام 2024 إلى نســــبة 9.7 في المائة 9.4 في المائة في عامي 2025 و2026، على التوالي، مدفوعاً بصفة رئيسية بتراجع أسعار الغذاء والطاقة. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما تزال الضغوط التضخمية مرتفعة في بعض الاقتصادات نتيجة استمرار التوترات الجيوسياسية وانخفاض قيمة العملات المحلية، ما يبقى معدلات التضخم أعلى من متوسطاتها التاريخية طويلة الأجل.

التوقعات تشير إلى استقرار العائدات النفطية خلال عامی 2025

باستثناء الارتفاعات المؤقتة الناتجة عن التطورات الجيوسياسية في المنطقة، استقرت أسعار النفط في نطاق يتراوح بين 60 و70 دولار أمريكي للبرميل خلال العام 2025. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن مخاطر أسعار النفط تبدو متوازنة نسبياً، متوقعاً أن يبلغ متوسط السعر نحو 69

توقعات			فعلاي		الميزان المالي العام للحكومة
2026	2025	2024	2023	2022	
					النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
% -9.9	% -10.7	% -10.6	% -9.7	% -6.0	البحرين
% 26.5	% 26.8	% 23.8	% 28.2	% 30.0	الكويت
% 1.0	% 0.4	% 3.3	% 6.9	% 10.5	نامد
% 1.3	% -0.3	% 0.7	% 5.6	% 10.4	قطر
% -3.7	% -3.7	% -2.5	% -1.8	% 2.2	المملكة العربية السعودية
% 4.8	% 5.1	% 6.4	% 5.8	% 9.8	الامارات العربية المتحدة
% 0.9	% 0.8	% 1.8	% 3.1	% 7.1	دول مجلس التعاون الخليجب
% -2.6	% -2.6	% -1.9	% 0.2	% 3.4	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي – أكتوبر 2025



دولار أمريكي للبرميل في العام 2025، لينخفض تدريجياً إلى 66 دولار أمريكي للبرميل في العام 2026. كما نوه الصندوق إلى أن هذه المســتويات ما تزال أقل بكثير من متوسط 79 دولار أمريكي للبرميل المســجل في العام 2024. من جهة أخرى، حذر الصندوق من أن التعافي السريع في إنتاج النفط بين أعضاء الأوبك وحلفائها، إلى جانب ضعف الطلب العالمي عن المتوقع، قد يؤدي إلى زيادة المعروض من النفط وفرض ضغوط هبوطية على الأسعار، مما قد ينعكس سلباً على المراكز المالية والخارجيــة للدول المصدرة للنفط في حال هبوط الأسـعار دون المستوى الأساسـي المفترض. وفي المقابل، فإن تصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية، بما فى ذلك فرض عقوبات إضافية محتملة على صادرات الطاقة الروسية أو الإيرانية، قد يدفع الأسعار إلى الارتفاع. وفي حين أن هذا السيناريو من شأنه تحسين الآفاق الاقتصادية للدول المصدرة للنفط، فإنه في المقابل قد يخلق تحديات اقتصادية للدول المســتوردة للطاقة، خصوصاً تلك التي تتحمل أعباء مرتفعــة لدعم الوقود أو تعتمد بدرجــة كبيرة على واردات الطاقة، أو تتمتع بكثافة عالية لاستهلاك الطاقة في ناتجها المحلى الإجمالي. وفي مثل هذه الحالة، ستشهد ديناميكيات التضخم وأرصدة الحسابات الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تبايناً ملحوظاً، ما سيزيد من تعقيد سياسات ضبط الموازنات وتوجيه السياسة النقدية خلال

توقعاته السابقة لميزانيات الدول الخليجية، متوقعاً أن

عامى 2025 و2026.

تراجع التوقعات السابقة بتحول الموازنات لتسجيل عجز على صعيد الماليــة العامة، عدل صنــدوق النقد الدولي

تتحول من عجز هامشي إلى فائض مالي خلال عامي 2025 و2026. فبعد أن كانت التقديرات السابقة تشير إلى تسجيل عجز بنسبة 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكلا العامين، يتوقع الصندوق حالياً فائضاً بنسبة 0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2025 وبنسبة 0.9 في المائة في العام 2026. وفـي المقابل، من المرجح أن يظل الميزان المالى لمنطقة الشــرق الأوسط وشمال إفريقيا في حالة عجز، وإن كان أقل حدة مما كان متوقعاً سابقاً في تقريـــر مايو 2025. إذ قام الصندوق بتعديل تقديراته للعجز المالي من نســـبة 3.4 في المائة ونسبة 3.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعاميي 2025 و2026 إلى عجز بمعدل واحد يبلغ نســـبة 2.6 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي لكلا العامين.

كما تم تعديل توقعات فائض الحساب الجاري في كافة أنحاء الدول الخليجية. فبالنسبة للعام 2025، يقدر الفائض المالى للمنطقة حالياً بنسبة 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نسبة 2.4 في المائة وفقاً لتوقعات مايو 2025. كما أشار صندوق النقد الدولي إلى مراجعة تصاعدية أخرى لفائض الحساب الجاري للعام 2026 ليبلغ نسبة 4.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نسبة 1.9 في المائة في التوقعات السابقة الصادرة في مايو 2025. ومـن المتوقع أن تحافـظ الكويت على أعلى فائض في الحساب الجاري بين الدول الخليجية عند نسبة 26.5 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي في العام 2025، تليها الإمارات بنسبة 13.2 في المائة خلال الفترة نفسها. وتعكس هذه التعديلات تحسن الإيرادات النفطية المتوقعة إلى جانب ضبط الإنفاق العام.





الأرباح الموحدة بلغت 136 فلسأ للسهم الواحد

0oredoo الكويت: 9 % نمو في الإيرادات لتصل إلى 573 مليون د.ك عن التسعة أشهر الأولى من 2025

أعلنت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة ش.م.ك.ع «Ooredoo» (الرمز في شريط بورصة الكويت: -OORE D00)، عن نتائجها المالية في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025:

ارتفعت الإيرادات الموحدة بنسبة 9 % لتصل إلى 573 مليون دينار كويتى في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 527 مليون دينار كويتى لنفس الفترة من سنة 2024. وقد تأثرت هذه الإيرادات بالأداء القوي لعملياتنا التشغيلية في الجزائر وتونس و

ارتفعت قاعدة العملاء الموحدة بنسبة 3 % لتصل إلى 27.3 مليون عميل في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 26.4 مليون عميل لنفس الفترة من سنة 2024.

ارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 19 % ليصل إلى 232 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 194 مليون دينار كويتى لنفس الفترة من سنة 2024. وباستبعاد الأثر المالى الناتج عن تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لمرة واحدة في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 و2024، تكون نسبة الارتفاع المعدل في الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 17 % على أساس سنوى.

ارتفع صافى الربح العائد للشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة بنسبة 61 % ليصل إلى 68 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 42 مليون دينار كويتى لنفس الفترة من سنة 2024. وقد تأثر صافى الربح الخاص بمساهمي الشركة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر من سنة 2025 و2024 بسبب تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لمرة واحدة تماشياً مع سياسة الشركة في كلتا السنتين، وباستبعاد أثر المخصص سالف الذكر من كلتا السنتين، يكون صافى الربح المعدل العائد للشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة أعلى بنسبة 44 % على أساس سنوي.

بلغت الأرباح الموحدة للسهم الواحد 136 فلساً في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 84 فلساً لنفس الفترة من سنة 2024.

صرّح الشيخ \ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني، رئيس مجلس الإدارة قائلاً:

" واصلت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة تحقيق نتائج مالية متميزة على مختلف الأصعدة مدفوعة بزخم تجاري مستمر في كل من الكويت والجزائر وتونس إلى جانب كفاءة ومرونة العمليات التشغيلية في المالديف. سجلت الإيرادات الموحدة للأشهر التسعة الأولى من سنة 2025 ارتفاعاً كبيراً بلغ 9 % مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية ليصل إلى 573 مليون دينار كويتي. كما ارتفعت ربحية الشركة بتسارع ملحوظ حيث سجل الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء ارتفاعاً بنسبة 19 % على أساس سنوي ليصل إلى 232 مليون دينار كويتى وبهامش ربح قوي بلغ 41

ارتفع صافى الربح العائد للشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة بنسبة 61 % مقارنة بالفترة ذاتها من السنة

الأحداث الماليّة البارزة:

<i>37</i>							
تحليل تسعة أشهر			تحليل ربع سنوي				
نسبة التغيير %	2024	2025	نسبة التغيير %	الربع الثالث 2024	الربع الثالث 2025		
% 9	527	573	% 14	180	206	الإيرادات الموحدة (مليون دينار كويتي)	
% 19	194	232	% 21	69	84	الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (مليون دينار كويتي)	
-	% 37	% 41	-	% 38	% 41	هامش الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (%)	
% 61	42	68	% 56	17	26	صافي الأرباح العائدة للشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة (مليون دينار كويتي)	
% 3	26.4	27.3	% 3	26.4	27.3	قاعدة العملاء الموحّدة (مليون)	



الشيخ ناصر ال ثاني:

- ارتفاع صافي الربح العائد للشركة أكثر من 60 % ليصل إلى 68 مليون دينار كويتي • تعزيز قيمة المساهمين من
- خلال النمو المستدام والابتكار المتواصل والتنفيذ المميز

و2024 والناتج عن تكوين مخصص ديون مشكوك في

الماضية ليصل إلى 68 مليون دينار كويتى، وباستبعاد الأثر المالي في فترة التسعة أشهر من سنة 2025

تحصيلها لمرة واحدة، سجل صافى الربح المعدل العائد للشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة ارتفاعا صحيا بنسبة 44 % على أساس سنوي.

حققت الشركة إيرادات خدمات ممتازة في الكويت ويعزى هذا الأداء القوي إلى التركيز المستمر على رضا العملاء وتوفير شبكة عالية الجودة. كما حافظت كل من الجزائر وتونس على مسارها التصاعدي وواصلت كل منهما تعزيز مكانتهما في السوق من خلال الاستثمارات في الشبكة والعروض المتميزة الموجهة للعملاء إلى جانب تعزيز الكفاءة التشغيلية.

وبالنظر إلى الربع الأخير من سنة 2025، لا تزال الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة في وضع قوي لتحقيق أولوياتها الاستراتيجية من خلال توسيع نطاق الاتصال عالى الجودة وتعزيز رضا العملاء وزيادة الكفاءة التشغيلية. هذا ونواصل تركيزنا على تعزيز قيمة المساهمين من خلال النمو المستدام والابتكار المتواصل والتنفيذ المتميز، وكلّى ثقة بقدرة فريقنا على المحافظة على هذا الزخم ووضع الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة على مسار تحقيق نمو مربح على المدى الطويل.»

وبدوره قال عبدالعزيز يعقوب البابطين، الرئيس التنفيذي لشركة Ooredoo الكويت:

«يسرّنى أن أشارككم نتائجنا الإيجابية التي تُجسّد ثمرة عملٍ جماعيِّ استثنائيّ، فقد بلغت الأرباح الموحدة للسهم الواحد 136 فلساً في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 84 فلساً لنفس الفترة من سنة 2024 أي بنسبة زيادة 62 % للسهم الواحد ، وهذه الجهود المتواصلة يبذلها فريق Ooredoo بكل تفانِ وإصرار. كما اننا نؤمن بأن كل إنجاز حقيقى يبدأ من الأفراد، ولهذا جعلنا من موظفينا محوراً رئيسيا لاستراتيجيتنا؛ فهم العمود الفقري الذي يقوم عليه نجاحنا، ومن خلالهم نواصل ترسيخ مكانتنا كشركة رائدة في عالم الاتصالات والتكنولوجيا الرقمية».

وأضاف البابطين : «شهد هذا العام محطات فارقة في مسيرة التحول الرقمي لدينا، أبرزها إطلاق شبكة 5G-Advanced في الكويت، والتي تمثل قفزة نوعية نحو مستقبل أكثر ذكاءً واستدامة في الاتصال. هذه التقنية تعزز قدرات الأفراد والشركات، وتُمهّد الطريق لتطبيقات الجيل القادم من الحلول الذكية، مثل إنترنت الأشياء والحلول السحابية، بما يسهم في بناء منظومة



الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة (ش.م.ك.ع)

موحدة 2025

للتسعة أشهر الأولى من العام

صافى الأرباح العائدة لـ NMTC

مليون د.ك

قاعدة العملاء

مليون مشترك

- الإيرادات

مليون د.ك

والإستهلاك والإطفاء

+19% مليون د.ك

عبد العزيز البابطين:

• حققت الأرباح الموحدة للسهم ارتفاعاً بنسبة 62 % لتصل إلى 136 فلس • شراكاتنا ومشاريعنا مع القطاعين العام والخاص تؤكد ريادتنا في التطور التكنولوجي بالكويت

بـ 40 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من سنة 2024. Ooredoo – الجزائر

ارتفعت قاعدة عملاء Ooredoo الجزائر بنسبة 3 % ، لتصل إلى 15 مليون عميل في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025. وارتفعت الإيرادات بنسبة 16 % خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 لتصل إلى 205 مليون دينار كويتى، مقارنة بـ 177 مليون دينار كويتى لنفس الفترة من سنة 2024. وارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 23 % ليبلغ 94 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025، مقارنة بـ 76 مليون دينار كويتى لنفس الفترة من سنة 2024.

Ooredoo - فلسطين

استقرت قاعدة عملاء Ooredoo فلسطين على 1.5 مليون عميل في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025. وانخفضت الإيرادات بنسبة 5 % إلى 24 مليون دينار كويتى خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 25 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من سنة 2024، كما انخفض الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 4 % الى 9 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 10 مليون دينار كويتى لنفس الفترة من سنة 2024. هذا وقد استمر الأداء في التأثر بشكل كبير بتداعيات النزاع في قطاع غزة والضفة الغربية.

Ooredoo – المالديف

ارتفعت قاعدة عملاء Ooredoo المالديف بنسبة 6 % في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 لتصل إلى 421 ألف عميل. كما بلغت الإيرادات 33 مليون دينار كويتى في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 ، وارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 4 % ليصل إلى 18 مليون دينار كويتى في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 17 مليون دينار كويتى لنفس الفترة من سنة 2024.

رقمية متكاملة تدعم الاقتصاد الوطنى وتخدم أهداف رؤية الكويت 2035 لا تقف استراتيجيتنا عند حدود التكنولوجيا، فمن خلال شراكاتنا الاستراتيجية مع القطاعين العام والخاص، نقود مسيرة التحول الرقمى في الكويت، ونضعها في مصاف الدول الرائدة إقليميًا في مجالي الذكاء الاصطناعي والتقدم التكنولوجي. ولم تكن هذه الإنجازات لتتحقق لولا نجاح تعاوننا الاستراتيجي، الذي يواصل تحقيق قيمة مضافة للمواطنين والدولة.

وتابع البابطين: «على صعيد المسؤولية المجتمعية، واصلت Ooredoo الكويت دورها الحيوي في دعم المجتمع وتمكين الشباب الكويتي، عبر مبادرات نوعية تستهدف تحفيز الابتكار وريادة الأعمال، إلى جانب برامجنا المستمرة في مجالات التعليم، البيئة، والصحة. نحن لا ننظر إلى المسؤولية المجتمعية كخيار تكميلي، بل كجزء أساسى من هويتنا ومسؤوليتنا تجاه وطننا ومجتمعنا، كما اننا أيضاً فخورون باختيار -Oore doo الكويت كـ ** » الشركة المفضلة للعمل » ** ، وهو اعتراف يُجسد التزامنا بتوفير بيئة عمل ملهمة ومرنة تمنح موظفينا الثقة، وتُمكّنهم من الإبداع والابتكار. إننا نؤمن أن كل تطوير تكنولوجي يبدأ من تطوير الأفراد، ولذلك نستثمر في رأس المال البشري قبل أي شيء آخر. كل ترقية في شبكتنا، وكل خدمة جديدة نقدمها، هي نتيجة مباشرة لجهود كوادرنا الاستثنائية».

واختتم البابطين قائلاً: «نحن في Ooredoo لا نواكب التطور فحسب، بل نصنعه. رؤيتنا تقوم على بناء تكنولوجيا تخدم الإنسان وترتقى بحياته، وعلى تطوير شبكات تعتمد على موارد متجددة تحافظ على البيئة وتدعم النمو المستدام. سنواصل العمل على تقديم تجارب عملاء غير مسبوقة، وتعزيز حلولنا الرقمية المبتكرة، واضعين في صميم رؤيتنا هدفًا واحدًا يتمثل في بناء عالم متصلٍ ومستدام يثري حياة كل فرد في الكويت، ويسهم بصورة مباشرة في تحقيق رؤية البلاد. ونمضى بثبات لترسيخ ريادتنا في جعل الكويت في طليعة الدول المتقدمة في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

نظرة على العمليات:

يمكن تلخيص الأداء التشغيلي للمجموعة على النحو

Ooredoo - الكويت

ارتفعت قاعدة عملاء Ooredoo الكويت بنسبة % لتصل إلى 2.9 مليون عميل في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025. وارتفعت إيرادات الشركة بنسبة 4 % لتصل إلى 204 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 196 مليون دينار كويتى لنفس الفترة من سنة 2024، وارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 27 % ليصل إلى 65 مليون دينار كويتي خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 51 مليون دينار كويتى لنفس الفترة من سنة 2024. وقد تأثر الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر من سنة 2025 و2024 بسبب تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لمرة واحدة تماشياً مع سياسة الشركة في كلتا السنتين، وباستبعاد أثر المخصص سالف الذكر من كلتا السنتين، يكون الدخل المعدل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء أعلى بنسبة 17 % على أساس

Ooredoo – تونس

ارتفعت قاعدة عملاء Ooredoo تونس بنسبة 5 % ، لتصل إلى 7.4 مليون عميل في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025. وارتفعت الإيرادات بنسبة 11 % لتصل إلى 107 مليون دينار كويتى خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 مقارنة بـ 96 مليون دينار كويتى لنفس الفترة من سنة 2024. كما ارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء في فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025 بنسبة 15 % ليبلغ 45 مليون دينار كويتى، مقارنة

الملتقى الربع السنوي للاتحاد الكويتي للمقاولين يرسِّخ التعاون بين الشركات المحلية ويؤكد على تطوير بيئة العمل







أكد أمين سر الاتحاد الكويتي للمقاولين، المهندس ضاري برجس البرجس، أن الاتحاد بات اليوم منصة رائدة تجمع شركات المقاولات الكويتية تحت مظلة واحدة، وتفتح أمامها آفاقًا أوسع للتعاون وتبادل الخبرات بما يعزز من تنافسية القطاع على المستويين المحلي والإقليمي.

وأوضح البرجس، خلال الملتقى الربع السنوي للاتحاد، أن اللقاءات الدورية بين الشركات الأعضاء تمثل فرصة حقيقية لتبادل التجارب الناجحة وتنسيق الجهود نحو تطوير بيئة العمل في قطاع المقاولات، مشددًا على أن الشركات الكويتية أثبتت كفاءتها العالية وقدرتها على تنفيذ المشاريع الكبرى داخل وخارج البلاد بكفاءة وتميّز. وشهد الملتقى حضور عدد من ممثلي شركات المقاولات في الكويت، إلى جانب عضوي مجلس الإدارة فاضل خالد العبدالرزاق وراكان طارق المطوع، حيث ساد اللقاء جو من التفاعل والمشاركة الإيجابية بين الحضور.

كما تخلل الملتقى مناقشات موسعة بين ممثلي الشركات حول أهمية تطوير العقود وآلياتها التنفيذية، حيث قدّم عدد من الحاضرين اقتراحات عملية لتطويرها بما يخدم مصلحة القطاع ويرفع كفاءة إنجاز المشاريع.

وفي هذا السياق، شدّد البرجس على أن الدولة بأجهزتها المختلفة حريصة إلى أبعد حد على تطوير بيئة الأعمال، والاستماع لملاحظات القطاع الخاص، والأخذ بكل أسباب التطوير التي تسهم في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.



وأكد أن الاتحاد يولي محور التدريب والتأهيل اهتمامًا خاصًا، من خلال العمل على إنشاء مركز تدريبي متخصص لتطوير الكفاءات الوطنية في مجال المقاولات والهندسة، مشيرًا إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد إطلاق برامج تدريبية موجهة للمهندسين والفنيين الكويتيين، لنقل أفضل الممارسات العالمية إلى السوق المحلي، ودعم ثقافة الجودة والابتكار في تنفيذ المشاريع.

واختتم البرجس تصريحه بالتأكيد على أن الاتحاد سيبقى «بيت المقاولين» ومنصة مفتوحة لتوحيد الجهود، وأن التعاون بين الشركات المحلية هو الأساس لبناء قطاع قوي يواكب متطلبات التنمية ويعكس الصورة الحقيقية للمقاول الكويتي الكفء والملتزم.

تفعيل التوصيات

وصرّح الاتحاد الكويتي للمقاولين في بيانٍ عقب الملتقى أن المرحلة المقبلة ستشهد تفعيل التوصيات بالتعاون مع الشركات الأعضاء، بما يسهم في تطوير بيئة العمل وتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص لدعم مسيرة التنمية والبناء في الكويت.

كما وجّه الاتحاد خالص شكره وتقديره إلى الشركات الأعضاء المشاركة في الملتقى على تفاعلها البنّاء ومقترحاتها القيّمة، مؤكدًا أن هذه اللقاءات ستستمر بشكلٍ دوري كل ثلاثة أشهر، لتعزيز التواصل، وتوحيد الجهود، ودعم قطاع المقاولات باعتباره إحدى ركائز التنمية الوطنية.

انطلاقاً من التزام البنك بدعم الابتكار وتعزيز الشفافية والكفاءة في القطاع

ملتقى KIB العقاري الثالث يناقش التقييم العقاري والمعايير الدولية



اختتم بنك الكويت الدولي (KIB) ملتقاه العقاري الثالث تحت عنوان «التقييم العقاري والمعايير الدولية»، والذي عُقد في برج الشايع بفندق فورسيزونز يوم 15 أكتوبر 2025، بمشاركة واسعة من الخبراء والمستثمرين العقاريين وممثلي الشركات العقارية والمؤسسات الحكومية، وذلك ضمن جهود البنك المتواصلة لتعزيز الشفافية والكفاءة في قطاع التقييم العقاري، باعتباره أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني.

وافتتح الملتقى بكلمة ترحيبية ألقاها جاسم العبدالهادي، مدير عام الإدارة العقارية في KIB، أكد خلالها على أهمية هذا الحدث في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير ممارسات التقييم العقاري وفق أعلى المعايير الدولية، مبينا أن هذا الملتقى يأتي كجزء من التزام KIB بدعم الابتكار في القطاع العقاري، الذي يساهم في نمو الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية".

عقب ذلك، ألقى عماد الفرج، نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المقيمين العقاريين الكويتية، كلمة استعرض فيها أهداف الجمعية كمنظمة نفع عام غير ربحية، مشيراً إلى دورها في تحسين بيئة العمل للمقيّمين العقاريين في دولة الكويت، مع التركيز على تطبيق المعايير الدولية في جميع معاملات التقييم. وقال الفرج: «نسعى إلى رفع كفاءة مهنة التقييم من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية والمصداقية، مما يعزز الثقة في السوق العقاري الكويتي ويحمي مصالح المستثمرين».

ومن جانبه، قدّم المهندس/ فهد عادل الصالح، مدير أول الاستشارات العقارية والحلول الرقمية في KIB، عرضاً مرئياً بعنوان «التقييم العقاري والتحول الرقمي: تجربة بنك الكويت الدولي»، تناول خلاله مسيرة البنك الممتدة لأكثر من 50 عاماً من الخبرة العملية والعلمية في المجال العقاري، واستعرض أبرز التطورات الرقمية في تطبيق KIB «عقاري» الذي يمثل وجهة موحدة لجميع الاحتياجات العقارية.

أما مصطفى القليوبي، المدير الإقليمي لمجلس معايير التقييم الدولية في الشرق الأوسط وأفريقيا، فقد قدّم مقدّمة تعريفية بالمجلس بوصفه جهة مستقلة غير ربحية مقرها الرئيسي في لندن، تعمل على تطوير مهنة التقييم العقاري حيث يضع المجلس معايير التقييم لمختلف أنواع الأصول العقارية وأصول البنية التحتية وتحت الإنشاء ومنشآت الأعمال والأصول غير الملموسة والأدوات المالية.





وأكد القليوبي أن الهدف هو رفع جودة عمليات التقييم وتعزيز الشفافية والثقة والمصداقية في الأسواق العقارية عالميا، مضيفاً: «في ظل المتغيّرات الاقتصادية العالمية، أصبحت المعايير الدولية أداة أساسية لضمان استقرار الأسواق، ونحن ملتزمون بدعم دولة الكويت في تبنيها وتطبيقها».

واخثتم الملتقى بجلسة حوارية بعنوان «التقييم العقاري في دولة الكويت: بين التحديات والفرص"، تناولت أبرز التحديات التي تواجه القطاع، مثل نقص التنظيمات الرقمية والتدريب المهني، وسبل التغلب عليها من خلال الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الحكومية والدولية. وأجمع المشاركون على أن سوق التقييم العقاري في الكويت واعد ويحظى بدعم وزارة التجارة والصناعة، ما يعزز دوره في دعم الاقتصاد الوطنى وتحقيق أهداف

التنمية المستدامة ورؤية الكويت 2035.

وشهد الملتقى تفاعلاً لافتاً من الحضور الذي ضم نخبة من المستثمرين العقاريين وممثلي الشركات الرائدة في القطاع، ومسؤولين من وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للاستثمار. ويُعد هذا الحدث الثالث في سلسلة ملتقيات KIB العقارية، التي تهدف إلى تعزيز الابتكار والتعاون في القطاع، وسط توقعات بإطلاق مبادرات أخرى في المستقبل القريب لدعم التحول الرقمي في السوق الكويتي.

ويأتي هذا الملتقى في وقت يشهد فيه القطاع العقاري في الكويت نمواً ملحوظاً، حيث تجاوز حجم السوق 10 مليارات دولار أمريكي خلال العام الماضي، وفق تقارير اقتصادية حديثة، مما يبرز أهمية تبنّي المعايير الدولية لضمان استدامة القطاع وتعزيز جاذبيته الاستثمارية.



إيمانا منه بأهمية دعم الكوادر الوطنية الشابة

بنك بوبيان يوفر مسارا وظيفيا ومستقبلا واعدا في معرض «وظيفتي» الرابع



اختتم بنك بوبيان مشاركته الفعالة في معرض «وظيفتى»، أكبر تجمع وظيفى على مستوى الكويت، والذي أقيم تحت رعاية وحضور وزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيرى، من 16 حتى 18 أكتوبر الجارى في الأرينا، ومشاركة العديد من شركات القطاع الخاص الرائدة والجامعات والمؤسسات البارزة في الكويت.

وتأتى الرعاية والشراكة الاستراتيجية لبنك بوبيان فى النسخة الرابعة من المعرض تأكيداً لإيمانه الراسخ بأهمية الاستثمار في رأس المال البشري ودعم الكوادر الوطنية الشابة ومساعدتها لرسم مساراتها المهنية استعداداً للانطلاق نحو سوق العمل في القطاع الخاص.

وخلال المعرض، طبقت إدارة استقطاب المواهب في البنك ممارسات الاستدامة البيئية، عبر استقبال كافة طلبات التوظيف عبر «مساعد» المساعد الرقمى في تطبيق بوبيان، والمزود بتقنيات الذكاء الاصطناعي، ليصيح «بوبيان» أول بنك في الكويت - وعلى مستوى جميع المؤسسات الحكومية والخاصة – الذي يطبق هذه التقنية الرقمية المتطورة في عمليات التوظيف، بما يتيح آفاقاً جديدة نحو التوظيف الرقمى.

وبهذه المناسبة مساعد المدير العام في مجموعة الموارد البشرية في بنك بوبيان، خالد الرحماني «نسعى باستمرار إلى ترسيخ حضورنا في الفعاليات التي تستهدف الشباب حديثي التخرج والكفاءات الوطنية، وتمكينهم من الاستفادة من الفرص الوظيفية المتاحة لدخول عالم الأعمال. فالمعرض يمثل منصة مثالية للشباب الكويتي الطموح الباحث عن مستقبل مهني واعد، وهو ما نؤمن به كجزء من مسؤوليتنا المجتمعية والتزامنا الدائم بالاستثمار في العناصر البشرية الشابة ذوي المهارات."

وأضاف «نحرص في بنك بوبيان على أن نكون قريبين من الطاقات الوطنية الشابة التي تمتلك مقومات الطموح والإصرار، من خلال مبادرات تهدف إلى استقطابهم وتمكينهم، ومنحهم فرصاً تدريبية وبرامج أكاديمية معززة بشهادات عالمية معتمدة، بما يضمن لهم مسيرة مستدامة وفرصا مستقبلية

** تقنيات جديدة في عالم التوظيف

وأوضح الرحماني أن من بين هذه المبادرات خاصية التقديم على الوظائف عبر «مساعد» المساعد الرقمي، والتي تتيح للراغبين في الانضمام



الوزير المطيري يزور جناح بوبيان بحضور نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية عبدالله المجحم وقيادات البنك

إلى بيئة عمل بوبيان بتقديم طلبات التوظيف بخطوات رقمية بسيطة وسريعة لا تتجاوز 90 ثانية فقط، مما يعكس حرص البنك على تبسيط إجراءات التوظيف عبر بنية رقمية مبتكرة.

وتابع « قدمنا أيضاً خلال المعرض تجربة مميزة للمتقدمين عبر اختبار تحليل الشخصية، وهو من الاختبارات العالمية المعروفة والمعتمدة على نموذج Disc، والذي يساعد على فهم أسلوب الشخص في التعامل والتواصل واتخاذ القرار داخل بيئة العمل. ومن خلال هذا التقييم، يتم تحديد نقاط القوة

ومجالات التطور لدى المتقدم، ومن ثم يمكن تحديد الوظائف الأنسب له داخل البنك بما يتوافق مع مهاراته وطبيعة شخصيته، مما يسهم في تسهيل إجراءات التوظيف وتسريع عملية اختيار المرشحين الأنسب للانضمام إلى فريق العمل، مؤكداً أن بنك بوبيان يسعى دائماً لبناء بيئة عمل محفزة وجاذبة

وأكد الرحماني أن هذه التجارب التفاعلية لا تقتصر على مجرد توفير فرص وظيفية، بل تهدف إلى رسم مساراً وظيفياً متكامل لمسيرة مهنية ناجحة، وهو ما يعكس رؤية البنك الاستراتيجية في تمكين الشباب الكويتى واستقطاب الكفاءات الواعدة وصقل مهاراتهم العملية والمهنية بما يتناسب مع تطلعات سوق العمل.

ويعد بنك بوبيان من أبرز مؤسسات القطاع الخاص حرصاً على استقطاب الكفاءات الوطنية وتدريبها وتأهيليها وفق أعلى المعايير العالمية، بما يمكنها من تقلد المناصب القيادية في المستقبل والمساهمة فى ترسيخ ريادة البنك واستدامه نجاحه.



• «مساعد الرقمي» و «تحليل الشخصية» تقنيات تعكس تجربة توظيف ذكية قدمها بوبيان في «وظيفتي» • نسعى لبناء بيئة عمل

محفزة وجاذبة للشباب



تجسيدا لدورها في الريادة الفكرية

كامكو إنفست تشارك في مؤتمر سوق المال الكويتي 2025





شاركت كامكو إنفست، شركة مالية إقليمية غير مصرفية تدير أصولاً لصالح العملاء تعد من الأكبر حجماً في المنطقة، في مؤتمر سوق المال الكويتي 2025 الذي ينظمه اتحاد أسواق المال الخليجية (GCMA)، والذي يُعد من أبرز الفعاليات للمتخصصين في القطاع المالي لاستكشاف التطورات المتسارعة في أسواق المال في الكويت والمنطقة. وتعكس مشاركة الشركة دورها في الريادة الفكرية ضمن مجتمع الاستثمار الإقليمي، وتؤكد التزامها المستمر بدعم النمو المستدام عبر أسواق المال في المنطقة.

أدار عمر زين الدين، رئيس تنفيذي لأسواق رأس مال الدين، الجلسة النقاشية بعنوان «تحقيق الأهداف عبر أسواق الدين»، والتي تناولت الدور المتنامي لأدوات الدين في استراتيجيات التمويل لدى الحكومات والمؤسسات المالية والشركات في

مختلف أنحاء المنطقة. وشملت محاور النقاش الخصائص المميزة للسندات كوسيلة تمويل، والدروس المستفادة من الإصدارات السيادية الناجحة الأخيرة، وسبل الاستفادة من السوق لتحقيق أهداف استراتيجية أوسع، إضافة إلى الاتجاهات الناشئة والهياكل المبتكرة التي يجري طرحها واعتمادها في هذا المجال.

وأكد زين الدين على أن التطور المستمر الذي تشهده أسواق الدين لا يُعد مجرد وسيلة تمويل، بل يمثل أداة استراتيجية لتحقيق التنويع والابتكار وتعزيز الانسجام مع الأهداف الاقتصادية والاستدامة الأوسع. كما شدّد على أهمية التعاون بين المُصدرين والمنظمين ومديري الترتيب والمستثمرين لتعميق سيولة السوق، وتعزيز الشفافية، والحفاظ على زخم النمو في أسواق الدين الإقليمية.

تؤكد مشاركة كامكو إنفست في مؤتمر سوق المال الكويتي 2025 الذي ينظمه اتحاد أسواق المال الخليجية (GCMA) على دورها في الريادة الفكرية ونهجها المستقبلي في المساهمة في تطوير أسواق المال في الكويت والمنطقة. ومن خلال خبرتها الواسعة في خدمات الاستثمارات المصرفية ومشاركتها الفاعلة في مثل هذه الحوارات، تواصل كامكو إنفست أداء دور محوري في دعم تطور الأسواق وتعزيز التناغم التنظيمي ورفع الوعي الاستثماري.

تجدر الإشارة إلى أن كامكو إنفست حازت مؤخراً على جائزة أفضل بنك استثماري في الكويت – أسواق الدين ضمن جوائز التميز من يوروموني لعام 2025، تقديراً لأدائها القوي وسجلها الحافل في إدارة صفقات أسواق الدين لصالح شركات وبنوك محلية وإقليمية.





تنطلق من الكويت في نوفمبر

كرة قدم للإنسانية: مبادرة أعمية دبلوماسية رياضية توظف شعبية كرة القدم لمساعدة أطفال فلسطين

برعاية معالي وزير الخارجية ودعم الأمم المتحدة وتعاون سفارات تسع دول ومشاركة القطاع الخاص الكويتي



توظيفاً للشعبية العالمية لكرة القدم في خدمة الدبلوماسية الإنسانية وتقديم الدعم الملموس للأطفال المتأثرين بالأزمات، عقدت اليوم مبادرة «كرة القدم للإنسانية» مؤتمراً صحفياً في مركز الحمراء للتسوق للإعلان رسمياً عن انطلاق برنامج النسخة الأولى من دولة الكويت تحت رعاية عبدالله على اليحيا، وزير الخارجية، وبالشراكة مع الأمم المتحدة ممثلة باليونسكو ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في الكويت، ومشاركة سفارات تسع دول، والقطاع الخاص الكويتي، حيث سيتم توجيه ريع بطولة كرة قدم مخصصة للصغار، ومزاد خيري لمقتنيات كروية حصرية، وأنشطة مجتمعية متنوعة، لتقديم الدعم الحيوى للأطفال الفلسطينيين، على أن يدار الريع حصراً عن طريق جمعية الهلال الأحمر الكويتي.

وبهذه المناسبة قال الوزير المفوض/ عبدالعزيز سعود الجارالله، مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية، وعضو مجلس أمناء المبادرة: «تعكس رعاية وزارة الخارجية لمبادرة «كرة القدم للإنسانية» دور الكويت بوصفها مركزاً للعمل الإنساني، ودعمها للدول في أوقات الأزمات، والمساهمة في التخفيف من معاناة الشعوب حول العالم، والموقف المبدئي الثابت في دعم الشعب الفلسطيني الشقيق، كما إن هذه المبادرة تقدّم نموذجا رائداً ومبتكراً للدبلوماسية الإنسانية كوسيلة لتحقيق السلام المستدام وتعزيز التعاون الدولي. وبهذه المناسبة، نشيد بدعم الأمم المتحدة لهذه المبادرة الإنسانية، ونشكر بشكل خاص ممثلي البعثات الدبلوماسية لسفارات الدول المشاركة على تعاونهم في إيصال رسالة المبادرة الإنسانية ودعمها للأطفال حول العالم».

كما قالت غادة حاتم الطاهر، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق المقيم في دولة الكويت، وعضو مجلس أمناء المبادرة: «بالنيابة عن الأمم المتحدة في دولة الكويت، يسرني أن أعرب عن سعادتنا البالغة بالتعاون في تنظيم مبادرة «كرة القدم للإنسانية»، حيث تأتى هذه المبادرة متماشية مع مبادئ الأمم المتحدة، لما لها من دور في تعزيز القيم الإنسانية والتضامن العالمي من خلال مشاركة الشباب في الرياضة، ونحن اليوم نعمل معاً لإبراز رسالة السلام والإنسانية في الكويت وعلى

ومن ناحيتها، قالت الشيخة/ انتصار سالم العلى الصباح، رئيس مجلس إدارة مؤسسة «النوّير» غير الربحية، رئيس اللجنة المنظّمة للمبادرة، وعضو مجلس الأمناء: «نطلق اليوم «كرة القدم للإنسانية» من الكويت برسالة واضحة وهي بناء حركة عالمية توحّد جهود الحكومات والشركات والرياضيين والمجتمعات، عبر تحويل شغف كرة القدم إلى أمل وفرص للأطفال عاماً بعد عام، مؤمنين بأن الشعبية العالمية لكرة القدم قادرة على تجاوز الحدود، وتوحيد الثقافات، وبث الأمل في نفوس الأطفال المتأثرين بالأزمات، ومن هذا المنبر نشكر جميع شركائنا على دعمهم السخى، وندعو جميع المواطنين والمقيمين على هذه الأرض الطيّبة إلى حضور البطولة الشبابية وتشجيع اللاعبين الصغار، فكل تشجيع، وكل حضور، وكل مشاركة في المزاد

عبدالعزيز الجارالله: رعاية المبادرة يعكس دور الكويت بوصفها مركزا للعمل الإنساني ودعمها للدول في أوقات الأزمات والمساهمة فى التخفيف من معاناة الشعوب حول العالم»

غادة حاتم الطاهر: نحن اليوم نعمل معا لإبراز رسالة السلام والإنسانية في الكويت وعلى المستوى العالم»

الشيخة/ انتصار سالم العلي الصباح: نطلق اليوم «كرة القدم للإنسانية» من الكويت برسالة واضحة لتوحيد جهود الجميع عبر تحويل شغف كرة القدم إلى أمل وفرص للأطفال عاما بعد عام»

تساهم في التخفيف من معاناة أطفال فلسطين».

ومن جهته، قال طارق سلطان، نائب رئيس مجلس إدارة أجيليتي، الراعية للمبادرة: «تعتز أجيليتي بدعم مبادرة «كرة القدم من أجل الإنسانية»، انطلاقا من إيمانها بالدور المهم الذي يلعبه القطاع الخاص في دعم المجتمعات، سواء عبر الاستجابة للأزمات الطارئة أو المساهمة في التنمية الاجتماعية للشباب والتعليم والصحة العامة. ففي الكويت، ومنذ إطلاق برامج أجيليتي المجتمعية قبل نحو 20 عاماً، عقدنا شراكات مع مؤسسات خيرية ومنظمات إنسانية غير حكومية رائدة لتقديم الدعم والمساعدة حيثما تشتد الحاجة، وقد أسهمت شراكاتنا الاستراتيجية طويلة الأمد في الوصول إلى أكثر من 51,000 مستفيد. واليوم نجدد التزامنا بدعم الفئات الأكثر حاجة للمساعدة، بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي ووكالات الإغاثة وعدد من الشركات الكويتية الأخرى، بما ينسجم مع رؤية الكويت 2035، التي تهدف إلى تعزيز الصحة والتنمية والعمل الإنساني من خلال إشراك الشباب."

ومن جانبها، قالت أبرار عبدالعزيز الحبيب، المدير العام لشركة الحمراء العقارية، الراعية للمبادرة: «في الحمراء، نؤمن بأن نجاحنا الحقيقى لا يُقاس فقط بما نحققه من إنجازات عمرانية وتجارية، بل بمدى أثرنا الإيجابي في المجتمع من حولنا. نحن نضع الدعم والتمكين في صميم رسالتنا، ونسعى باستمرار إلى الابتكار وفتح آفاق جديدة تسهم في بناء بيئة متكاملة ومستدامة، يكون فيها الإنسان — وخاصة الأطفال — محور الاهتمام. ومن خلال رعايتنا لمبادرة «كرة القدم للإنسانية»، نترجم التزامنا العملى بمسؤوليتنا الاجتماعية، وتُعزز ثقافة

التضامن المؤسسي والمجتمعي، بما يتماشي مع رؤيتنا لبناء مركز أعمال نابض بالحياة وبيئة حضرية واجتماعية مزدهرة على المستويين المحلى والعالمي. هذه المبادرات ليست مجرد دعم رمزي، بل هي انعكاس مباشر لهويتنا وقيمنا الراسخة كشركة رائدة في مجال التطوير العقاري، تؤمن بأن النجاح المشترك يصنع الفرق الحقيقي.»

وبدوره قال أمين محمد الرئيس التنفيذي لمجموعة كوت الغذائية وكيل علامة بيتزا هت في الكويت، الراعية للمبادرة: «بصفتها شركة كويتية تأسست على قيم العطاء والمسؤولية المجتمعية، تفخر مجموعة كوت الغذائية بدعم مبادرة «كرة القدم للإنسانية» التي تسعى إلى تحويل شغف كرة القدم إلى أمل للأطفال، وتعكس دور الكويت الإنساني القطاع الخاص في إحداث فرق حقيقي، مؤمنين أن دعم قضية تُسهم في مساندة الأطفال الفلسطينيين من خلال الرياضة والتضامن ينسجم تماماً مع قيمنا، التي تساهم بدفع بعجلة المجتمع نحو الازدهار والتقدم، وتحقيق التنمية البشرية الشاملة».

ستقام البطولة الشبابية خلال الفترة 6-7 نوفمبر، بمشاركة 32 فريقاً يضم 256 لاعباً ولاعبة تتراوح أعمارهم بين 9 و11 عاماً، وينطلق حفل الافتتاح في استاد جابر المبارك بمنطقة الصليبخات كما سيقام في محيط الملعب أنشطة عائلية ممتعة ومنطقة تسوّق ترفيهية، والدعوة مفتوحة ومجانية لجميع المواطنين والمقيمين لحضور البطولة وتشجيع اللاعبين الصغار والاستمتاع بالأجواء الكروية المميزة، ويمكن متابعة جدول المباريات والأخبار أولاً بأول على حساب المبادرة على موقع instagram.com/footballhumanitykw الإنستغرام

الفليج: البيئة التشغيلية مستقرة والآفاق الاقتصادية للكويت إيجابية

النظرة المستقبلية الاقتصادية للكويت مدعومة بفرص نمو جديدة والتقدم المستمر في أجندة الحكومة الإصلاحية

> النمو القوي لمحفظة قروض البنك جاء مدعومًا من الكويت وعملياتنا الدولية



تحسن وتيرة أنشطة المشاريع وإقرار قانون التمويل العقاري يدعمان نمو الائتمان المحلي

توقعات بزيادة نشاط ترسية المشاريع مع منح الحكومة الأولوية للمشاريع التنموية الكبرى وزيادة دور القطاع الخاص

المخصصات ضمن نطاق المستويات الطبيعية وجودة أصولنا ممتازة

قال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – الكويت، صلاح الفليج، إن البيئة التشغيلية في الكويت ظلت مستقرة بشكل عام خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، وذلك على الرغم من استمرار عدم استقرار الوضع الجيوسياسي العالمي والإقليمي. وأضاف الفليج في مقابلة مع قناة «العربية» أن الآفاق الاقتصادية للكويت تبدو إيجابية بشكل خاص، مدعومة بفرص نمو جديدة، والتقدم المستمر في تنفيذ الخطط التشريعية والاستراتيجية للحكومة، كما يُعزز هذه النظرة الإيجابية غياب أي أزمات سياسية والسلاسة التي تشهدها عملية صنع القرار.

نمو قوي لمحفظة القروض

أكد الفليج أن النمو القوي لمحفظة قروض البنك البالغ %12.5 بنهاية سبتمبر 2025 على أساس سنوي، جاء مدعومًا بمحفظة القروض في الكويت والمواقع الدولية، سواء في الخدمات المصرفية التقليدية أو الإسلامية، حيث تتوزع محفظة القروض لدى البنك بين %70 في الكويت و %30 في مواقعنا الدولية.

وأشار إلى مساهمة كبيرة من قروض الشركات في هذا النمو، حيث يتمتع البنك بالقدرة على تحقيق نمو قوي في هذا القطاع بفضل هيكله التشغيلي المتنوع وانتشاره الجغرافي الواسع. كما أنه من الإيجابيات أن الطلب على ائتمان الشركات ليس من موقع معين، بل توزّع على شبكة البنك في الأسواق الدولية، إضافة إلى بنك بوبيان. وأوضح أن نمو قروض التجزئة في الكويت شهد بعض التباطؤ متأثرًا بمستويات أسعار الفائدة التي ظلت عند مستويات مدة عقه

وقال الفليج: "لا تزال المجموعة تتمتع بوفرة من خطوط الائتمان المستقبلية، ولذلك رفعنا توقعاتنا للسنة المالية مرة أخرى لتكون عند مستويات منخفضة في خانة العشرات، مشيرًا إلى أن أى تغييرات إيجابية في وتيرة أنشطة المشاريع أو

الموافقة على قانون التمويل العقاري في الكويت من شأنها أن تحسن من توقعات نمو الائتمان المحلي بشكل عام.

تأثير متوقع ¨

وحول إصدار أدوات دين في السوق المحلي عقب إقرار قانون التمويل والسيولة منذ يونيو 2025، أوضح الفليج أن بنك الكويت المركزي أصدر سندات خزينة حكومية بقيمة 1.95 مليار دينار كويتي، مشيرًا إلى أمله في أن تتواصل هذه الإصدارات خلال الفترة المقبلة، بما يتيح للبنك فرصًا أوسع لتوظيف السيولة في أصول مدرّة للدخل وتحسين العوائد.

وقال: «يدعم تفاؤلنا أيضًا إعلان الحكومة سابقًا عن نيتها إصدار أدوات دين تتراوح قيمتها بين 3 و6 مليارات دينار كويتي خلال السنة المالية 2025/2026 لتمويل المشروعات التنموية، وبالتأكيد سيكون لتنفيذ هذه المشروعات انعكاسٌ إيجابيٌّ على حركة الإقراض».

بيئة داعمة للنمو

وتابع الفليج حديثه قائلاً: "علاوة على ذلك، من المتوقع أن تساعد الإجراءات التشريعية الأخيرة، بما في ذلك إقرار قانون التمويل والسيولة، والتقدم الذي يشهده قانون التمويل العقاري، والإصدارات المحلية والدولية التي طُرحت مؤخرًا، في دعم القدرة التمويلية على تنفيذ أسرع للمشاريع التنموية".

وأكد أن هذه النظرة المتفائلة يدعمها بلوغ إجمالي قيمة العقود المسندة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية سبتمبر نحو 2.1 مليار دينار كويتي، بينما من المتوقع أن يزداد نشاط ترسية المشاريع خلال الفترة المقبلة مع توجيه الحكومة أجندتها الاقتصادية نحو منح الأولوية للمشاريع التنموية الكبرى وتسريع تنفيذها، وهو ما ينعكس على زيادة في حجم الإقراض. وحول تأثير إقرار قانون المطور العقاري والتوقعات بقرب إقرار قانون التمويل العقاري على البيئة التشغيلية، أكد الفليج

أن القانونين يشكلان نقلة نوعية في البيئة التشغيلية بالكويت، وركيزة تشريعية مهمة لتحفيز النمو في القطاع العقاري، كما يمثلان فرصة استراتيجية للبنوك لتوسيع نشاطها في التمويل العقاري، وتعزيز مساهمتها في التنمية العمرانية بالبلاد.

وأوضّح أن الأولوية يجب أنّ تُمنح للتشريعات التي تخلق بيئة اقتصادية مرنة وجاذبة ومواكبة للتغيرات العالمية، مع التركيز على دعم القطاع الخاص، والتحول الرقمي، وتنويع الاقتصاد.

وأشار إلى أن قانون التمويل العقاري مهم للغاية بالنظر إلى التزام الدولة بتوفير الوحدات السكنية في الكويت، مضيفاً أن هيكل الدعم الحالي والذي يعتمد على بنك الائتمان الكويتي في تمويل طلبات الإسكان التي بلغت نحو 120 ألف طلب نتيجة للطلب المتزايد على الوحدات الإسكانية في الكويت.

وفي معرض رده على سؤال حول مستويات المخصصات، قال الفليج إنه من الطبيعي أن نرى بعض التقلبات في المخصصات من ربع إلى آخر، طالما أنها تبقى ضمن نطاق المستويات الطبيعية، مع الأخذ في الاعتبار انتشار شبكة «الوطنى» في 13 دولة.

وأضاف: «الأهم من ذلك هو تكلفة المخاطر، إذ إنها تقيس المخصصات في سياق حجم محفظة القروض، ونحن ما زلنا دون مستوى 40 نقطة أساس، الذي يُعد مستوى صحيًا جدًا ويتماشى مع إرشاداتنا في البنك".

ويتماشى مع إرسادات في البلك .
وأوضح أن هناك عاملًا آخر مهمًا عند تقييم المخصصات، وهو النظر إلى حركة القروض المتعثرة (NPLs) ونسبة تغطيتها أيضًا، والتي تُعد من أقوى مؤشرات الأداء في بنك الكويت الوطني، إذ بلغت %1.37، فيما بلغت التغطية %241، وهي ليست نسبًا جيدة في هذا الربع فحسب، بل وعلى مدى تاريخ البنك أيضًا، وهذا هو ما يهم فعلاً.

aleqtisadyah.com هـ 1447 هـ 1448 • الخميس 23 أكتوبر 2025 م ● غرة جمادي الأولي 1447 هـ

البنك يواصل استراتيجيته في تنمية الكوادر من خلال برامج

«رواد» و»انطلاقة» والحوافز التطويرية

بنك وربة يشارك في مؤتمر «وظيفتي» لاستقطاب الكفاءات الوطنية



اختتم بنك وربة مشاركته في مؤتمر «وظيفتي» الذي يُعد الحدث الأكبر من نوعه في الكويت لتوظيف الكفاءات الوطنية الشابة، وذلك تأكيداً لنهجه الاستراتيجي في استقطاب أفضل الكوادر الوطنية والتزامه الراسخ بدعمها وتوفير بيئة عمل محفزة على الإبداع والإنتاج في إطار رؤيته الرامية إلى بناء فريق عمل وطني متميز يساهم في تحقيق أهداف البنك للنمو والتطوير المستدام.

وجاءت مشاركة البنك في المؤتمر للعام الرابع على التوالي، حيث أقيم في أرينا 360 مول خلال الفترة من 16 إلى 18 أكتوبر برعاية وحضور معالي وزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبد الرحمن المطيري. ويهدف المؤتمر إلى أن يكون منصة لتعزيز التواصل بين الشباب الخريجين والقطاع الخاص، وفتح آفاق جديدة أمام الكفاءات الوطنية الواعدة نحو مسارات مهنية ناجحة.

وبهذه المناسبة، قالت رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة في بنك وربة، معالي عبد الله الرشيد: «فخورون بمشاركتنا المستمرة في مؤتمر وظيفتي وذلك من منطلق إيماننا بأن الاستثمار في رأس المال البشري هو حجر الأساس في استدامة نجاحنا، وأن دعم الكوادر الوطنية يمثل ركيزة رئيسية في تحقيق رؤيتنا الهادفة إلى بناء بيئة عمل منتجة ومبدعة تُسهم في تطوير الاقتصاد الوطني.»

وأضافت: «تُعد المؤتمرات والمعارض الوظيفية مثل وظيفتي فرصة حقيقية للشباب الطموح لاكتشاف مسارات مهنية جديدة وتطوير مهاراتهم العملية ضمن بيئة عمل احترافية تتماشى مع متطلبات القطاع المصرفي الحديث. ونحن في بنك وربة نواصل العمل على استقطاب وتطوير أفضل الكفاءات الوطنية من خلال برامج تدريبية ومبادرات نوعية تعزز روح الابتكار والانتماء.»

وأكدت الرشيد على حرص «وربة» بإطلاق وتنفيذ برامج متكاملة لتنمية الكفاءات الوطنية وتحفيز دورها الفعال

داخل المؤسسة وخارجها أي ضمن المجتمع، حيث تندرج مشاركة البنك في مؤتمر «وظيفتي» ضمن استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية والفعاليات المؤسسية، إذ يواصل الاستثمار في برامج تدريبية ومبادرات عملية لتأهيل الشباب الكويتي للانخراط في سوق العمل بكفاءة عالية، والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت.

استراتيجية شاملة لتنمية الكفاءات الوطنية

ويطبق بنك وربة نظام حوافز تطويرية متقدم يشجع الموظفين على التطوير المستمر لمهاراتهم وقدراتهم المهنية. ويشمل هذا النظام برامج التدريب المتخصص، والمشاركة في المؤتمرات والندوات المهنية، وبرامج التطوير القيادي، بالإضافة إلى الحوافز المالية والمعنوية التي تكافئ التميز والإبداع في العمل، هذا إلى جانب البرامج الأخرى مثل «برنامج رواد» الذي يهدف إلى صقل مهارات الطلاب وتمكينهم على الابتكار في القطاع المصرفي، وبرنامج انطلاقة المخصص لدعم الخريجين الجدد، والتي جميعها تعكس التزام البنك ببناء بيئة عمل جاذبة تُحقّز الشباب ليكونوا جزءاً فاعلاً من مسيرة البنك وركيزة أساسية في نجاحه المستدام.

ويعد بنك وربة من أبرز المؤسسات المالية التي حققت نسباً مرتفعة في توظيف العمالة الوطنية، حيث تجاوزت نسبة التوطين فيه 84 % حتى الربع الثالث من هذا العام، وهو ما يعكس حرص البنك على دعم رؤية الدولة في تعزيز دور الكوادر الوطنية في القطاع الخاص.

وأضافت الرشيد: "استطاع بنك وربة أن يفرض نفسه اليوم كإحدى وجهات العمل المفضلة لدى شريحة الشباب المقبل على الالتحاق بسوق العمل وخاصة القطاع المصرفي، وتوفير ما يتماشى مع تطلعاتهم لتقديم أفضل ما لديهم، ليكونوا ركيزة نجاح العمل المصرفي بالبنك. وأكد مدير إدارة استقطاب المواهب والمكافآت في بنك وربة السيد براك عبد المحسن النكاس أن هذه المبادرة تعكس التزام البنك برؤية استراتيجية تدمج بين التوظيف

والتأهيل، وتسهم في بناء بيئة عمل أكثر وعياً وتفاعلاً، مشيراً إلى أن البنك سيواصل تنظيم مثل هذه الفعاليات التي تلامس احتياجات المجتمع وتعزز من جودة التجربة المهندة

وأضاف النكاس: " بأن مشاركة بنك وربة شهدت ندوة بعنوان نقطة تحول قدمها أحد أبرز المدربين في العلاقات الاجتماعية والعملية السيد/ ياسر الحزيمي بأسلوبه العميق والملهم والتي تطرق من خلالها لأهم المفاهيم المرتبطة بالتغيير الداخلي، وبناء علاقات صحية في بيئة العمل إضافة إلى تجاوز العقبات النفسية والسلوكية التي تعيق النمو المهني. ويأتي تنظيم هذه الدورة في إطار حرص بنك وربة على تعزيز دوره المجتمعي وتقديم قيمة مضافة تتجاوز التوظيف، من خلال تمكين الأفراد ونشر ثقافة التطوير المستمر، والارتقاء بجودة الحياة المهنية.

رؤية مستقبلية طموحة

ويتطلع بنك وربة إلى مواصلة دوره الريادي في استقطاب وتطوير الكوادر الوطنية الشابة، فيما يسعى إلى تعزيز شراكاته مع الجامعات والمؤسسات التعليمية لضمان إعداد خريجين مؤهلين لسوق العمل المصرفي المستقبلي.

وتنسجم هذه الجهود مع رؤية البنك المتمثلة بشعاره "لنملك الغد" التي تساهم في تحقيق طموحات جميع شرائح المجتمع ويدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الكويت.

الجدير بالذكر أن بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع. ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.

تحوّل منطقة المطاعم إلى وجهة ترفيهية مبتكرة

«طلبات» ترعى موسم «ونتر وندرلاند» الكويت 2025

أعلنت «طلبات»، المنصة الرائدة لخدمات التوصيل والطلب عبر الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن عقد شراكة استراتيجية مع شركة المشروعات السياحية لرعاية الموسم الرابع من فعالية ونتر وندرلاند في الكويت، إحدى أبرز الوجهات الترفيهية الموسمية التي يترقبها الجمهور سنوياً. وجاء الإعلان خلال حفل توقيع أقيم في المقرّ الرئيسي للشركة في الكويت، ليُجسّد التزام «طلبات» بدعم الأنشطة الترفيهية وتعزيز التجارب المجتمعية في البلاد.

وتواصل «ونتر وندرلاند» عاماً بعد عام ترسيخ مكانتها كإحدى أبرز الفعاليات الشتوية في الكويت، حيث تقدّم لزوارها أجواء احتفالية نابضة بالحياة من خلال الألعاب العالمية، والأنشطة الترفيهية، وتجارب الطعام المميزة، لتخلد أجمل الذكريات للأطفال والشباب والعائلات.

هذا العام، ينتظر الزوار تجربة استثنائية مع «طلبات»، التي ستحوّل منطقة المطاعم إلى وجهة ترفيهية شاملة تعكس تنوّع شبكة شركائها. ومن خلال تطبيق طلبات، سيتمكّن الضيوف من طلب وجباتهم ومشروباتهم بكل سهولة واستلامها مباشرة من المطعم، ليحظوا بتجربة أسرع وأكثر سهولة. وإلى جانب ذلك، ستقدّم الشركة على مدار الموسم باقة من الأنشطة التفاعلية والفعاليات الحيّة، لتضفي أجواءً نابضة بالحيوية والتفاعل، تمنح من خلالها الزوار تجربة متكاملة ترتقي بأجواء الحدث في كل خفاصيله.

" وبهذه المناسبة، قال عبدالله المنصور، رئيس الاتصال

Kuwait ing (11 Kuwait Tugail Winter ونتر Wonderland وندرالاند الكويت Kuwait Winter J_ijg Wonderland 2 nderland will Kuwait Cings Kuwait ingth رلانـ رلانـ Win alabat Winter J Wonderland 21 Kuwait 11 Winter Jig Kuwait ingill talab talabat Trug i Winter پرلاند Wonderland عرلاند الکویت Kuwait Winter Jig Wonderland Lily Lig al

عبدالله المنصور وعبدالله الرفيع يتوسطان فريقي طلبات والمشروعات السياحية بعد توقيع الاتفاقية

المؤسسي والشؤون العامة - طلبات الكويت: «تجسّد شراكتنا الاستراتيجية مع شركة المشروعات السياحية التزام طلبات الراسخ بتوفير خدمات الطعام ومواد البقالة والتجزئة بكل راحة وسهولة، إلى جانب دورنا الفاعل في دعم الفعاليات المجتمعية داخل الكويت. إننا نسعى باستمرار إلى إيجاد أساليب مبتكرة للتواصل مع عملائنا خارج الإطار الرقمي، ومن خلال الجمع بين التكنولوجيا والطعام والترفيه نعيد صياغة مفهوم الراحة الرقمية ونحوّله إلى تجربة واقعية تثرى القطاعين السياحي والترفيهي، وتدعم

في الوقت ذاته رؤية الكويت في ترسيخ مكانتها كوجهة ترفيهية وسياحية بمعايير عالمية.»

من جانبه، قال عبدالله الرفيع، مدير إدارة التسويق بالتكليف في شركة المشروعات السياحية: "تحرص شركة المشروعات السياحية على تقديم خدمات متطورة تسهم في الارتقاء بتجربة الزوار خلال موسم ونتر ووندرلاند الكويت الرابع، ويأتي انضمام طلبات كراع استراتيجي تجسيدًا لهذا التوجّه، لما توفره من حلول مبتكرة وخدمات نوعية تُسهِّل على الزوار وتُثري تجربتهم داخل الحديقة."



صادرات الكويت تدعم زيادة فائضها التجاري مع اليابان خُلال سبتمبر



ارتفعت قيمة فائض الميزان التجارى لصالح دولة الكويت مع اليابان خلال شهر سبتمبر 2025 بنسبة 55.63 % على أساس سنوى؛ بدعم زيادة الصادرات الكويتية.

سجلت الكويت فائضاً تجارياً لصالحها مع اليابان في الشهر الماضى بقيمة 55.63 مليار ين (367.01 مليون دولار)، مقابل 37.59 مليارين (247.99 مليون دولار) خلال سبتمبر 2024.

وحسب التقرير الشهرى لوزارة المالية اليابانية الصادر اليوم الأربعاء، فقد دعم الفائض ارتفاع حجم صادرات الكويت إلى اليابان خلال سبتمبر الماضى 33.5 % عند 83.33 مليارين (549.76 مليون دولار)، مقارنة بـ 62.42 مليارين (411.81

مليار دولار) لذات الشهر من 2024.

يأتى ذلك رغم ارتفاع حجم واردات الكويت من اليابان 11.6 % عند 27.71 مليارين (182.81 مليون دولار)، علماً بأنه كان يبلغ في سبتمبر 2024 نحو 24.84 مليار ين (163.88 مليون دولار).

وذكرت البيانات أن الشرق الأوسط سجل فائضا تجاريا لصالحه مع اليابان في سبتمبر بقيمة 469.99 مليار ين (3.10 مليار دولار)، بتراجع 25.2 % عن قيمته في الشهر المماثل من العام المنصرم البالغة 628.64 مليار ين (4.15 مليار دولار).

وضغط على الفائض التجاري للشرق الأوسط مع اليابان

انخفاض حجم صادراته إلى الأخيرة 9.8 % إلى 875.90 مليار ين (5.78 مليار دولار)؛ فضلاً عن ارتفاع وارداته من اليابان 18.5 % عند 405.91 مليار بن (2.68 مليار دولار).

وأظهر التقرير، انخفاض عجز الميزان التجاري لليابان في الشهر الماضى بنسبة 23.3 % عند 234.62 مليار ين (1.55 مليار دولار)، مقابل 306.09 مليارين (2.02 مليار دولار) في سبتمبر 2024.

يأتى ذلك لارتفاع حجم صادرات اليابان في الشهر الماضي بنسبة 4.2 % إلى 9.41 تريليون ين (62.08 مليار دولار)، رغم نمو وارداتها 3.3 % عند 9.65 تريليون ين (63.66 مليار

النفط يصعد أكثر من 2% بفعل مخاوف الإمدادات

ارتفعت أسعار النفط لليوم الثاني على التوالي أمس الأربعاء وصعدت بنحو 2 % بدعم من مخاطر الإمدادات المرتبطة بالعقوبات وآمال التوصل إلى اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين.

وعكف المستثمرون أيضا على تقييم أنباء عن سعي الولايات المتحدة للحصول على النفط لإعادة ملء احتياطياتها الاستراتيجية.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 1.24 دولار بما يعادل 2 % إلى 62.56 دولار للبرميل بحلول الساعة 0645 بتوقيت جرينتش، وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.20 دولار أو 2.1 %إلى 58.44 دولار.

وتراجع النفط إلى أدنى مستوى له في خمسة أشهر يوم الاثنين مع رفع منتجين للنفط الإمدادات وتأثير التوتر التجاري على الطلب.

لكن المخاوف بشأن الإمدادات عادت للظهور في ظل أنباء عن تأجيل قمة بين الرئيسين الأمريكي دونالد ترامب والروسى فلاديمير بوتين ومخاوف تعطل الإمدادات التي غذتها الضغوط الغربية على المشترين بآسيا لخفض مشتريات النفط الروسي.

وقال موكيش ساهديف المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة إكس أناليستس لاستشارات أسواق الطاقة «على الرغم من التوقعات السلبية السائدة نتيجة وفرة المعروض النفطى وضعف الطلب، فإن خطر انقطاع الإمدادات في بؤر ساخنة مثل روسيا وفنزويلا وكولومبيا والشرق الأوسط لا يزال قائما، ويحول دون بقاء أسعار النفط دون مستوى 60 دولارا».

وقال تونى سيكامور محلل الأسواق لدى آي.جي أستراليا إن زيادة اليوم مدفوعة أيضا بنشاط من المتعاملين لتغطية المراكز من خلال إعادة شراء عقود بيع على المكشوف. وأضاف «بعد موجة البيع المكثف للعملات المشفرة وأسهم

البنوك الإقليمية، والآن الذهب والفضة، أعتقد أننا نشهد خفضا للمراكز في جميع الأسواق، وهو ما يعنى بالنسبة للنفط تغطية المراكز المكشوفة».

كما يراقب المستثمرون التوتر بين الولايات المتحدة وفنزويلا، المنتج الكبير للنفط.

وقالت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة المستقلين الثلاثاء إن الضربات الأمريكية ضد فنزويلا في المياه الدولية تصعيد خطير وبمثابة «إعدامات خارج نطاق القضاء».

وفى الأشهر القلية الماضية، أمر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشن ضربات على ست سفن على الأقل في منطقة البحر الكاريبي تشتبه الولايات المتحدة في نقلها للمخدرات، وذلك في إطار حملة ضد ما تقول إنه تهديد «إرهاب المخدرات» من فنزويلا.

ويراقب المستثمرون عن كثب أيضا تقدم محادثات التجارة بين الولايات المتحدة والصين، إذ من المتوقع أن يجتمع

مسؤولون من البلدين هذا الأسبوع في ماليزيا.

وقال ترامب يوم الاثنين إنه يتوقع التوصل إلى اتفاق تجاري عادل مع الرئيس الصيني شي جين بينغ، الذي يعتزم مقابلته في كوريا الجنوبية الأسبوع المقبل. لكن ترامب زاد حالة الضبابية أمس بشأن الاجتماع، قائلا إنه «ربما لن يُعقد».

وأفادت مصادر في السوق نقلا عن بيانات معهد البترول الأمريكي أمس بانخفاض مخزونات الخام والبنزين ونواتج التقطير في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي.

وكانت وزارة الطاقة الأمريكية أعلنت الثلاثاء أنها تتطلع إلى شراء مليون برميل من النفط الخام لإعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي من النفط، سعيا منها للاستفادة من انخفاض أسعار الخام نسبيا للمساعدة في تجديد المخزون.

وقال محللون من إيه.إن.زد للأبحاث في مذكرة للعملاء اليوم إن النفط تلقى أيضا دعما من الخطة الأمريكية لإعادة ملء الاحتياطيات الاستراتيجية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالسعودية تتجاوز 273 مليار دولار بالربع الثاني

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية في داخل الاقتصاد السعودي بنسبة 9.7 % بنهاية الربع الثاني من عام 2025م على أساس سنوي، وبزيادة قيمتها 90.52 مليار ريال (24.14 مليار دولار) مقارنة مع حجمها بنهاية الربع المماثل من العام الماضي.

ووصل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في داخل اقتصاد المملكة إلى 1.024 تريليون ريال (273.02 مليار دولار) بنهاية الربع الثاني من عام 2025م، مقارنة مع مستواه بنهاية الربع نفسه من العام 2024 والبالغ 933.32 مليار ريال (248.88 مليار دولار)، بحسب بيانات البنك المركزى السعودي «ساما».

وكان رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي في الاقتصاد السعودي يبلغ 1.001 تريليون ريال (266.94 مليار دولار) بنهاية الربع الأول من عام 2025م، ليبلغ صافى التدفقات في الربع الثاني 22.82 مليار ريال (6.09 مليار دولار) ويزيد بنسبة 2.28 % على أساس ربع سنوي.

وخلال النصف الأول من عام 2025م، بلغ صافى الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد 46.47 مليار ريال (12.39 مليار دولار)، ليرتفع حجم الاستثمار المباشر التراكمي بنسبة 4.76 % عن قيمته بنهاية الربع الرابع من عام 2024م والبالغة 977.36 مليار ريال (260.63 مليار دولار).

يذكر أن صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في داخل الاقتصاد السعودي قد بلغ العام 2024 نحو 59.02 مليار ريال (15.74 مليار دولار)، مقابل 106.31 مليار ريال (28.35 مليار دولار) في عام 2023م، ليتراجع بنسبة



44.49 % على أساس سنوي.

حجم الاستثمارات الأجنبية في السعودية يتجاوز 814 مليار دولار

وارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية في السعودية (المباشرة وغيرها) بنسبة 16.66 % بنهاية الربع الثاني من عام 2025م، وبزيادة تقدر بـ 436.36 مليار ريال (116.36 مليار دولار) عن حجمها في نهاية الربع ذاته من العام الماضي. ووصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية التراكمية في المملكة إلى 3.056 تريليون ريال (814.86 مليار دولار) بنهاية الربع الثاني من عام 2025م، مقابل 2.619 تريليون ريال (698.5

مليار دولار) بنهاية الربع نفسه من عام 2024م.

وتتضمن الاستثمارات الأجنبية إلى جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر – استثمارات الحافظة بقيمة 1.19 تريليون ريال (317.56 مليار دولار)، وتشتمل على سندات الدين بقيمة 803.87 مليار ريال (214.37 مليار دولار)، بالإضافة إلى حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار بقيمة 386.99 مليار ريال (103.2 مليار دولار).

كما تشتمل الاستثمارات الأجنبية على استثمارات أخرى بقيمة 841.02 مليار ريال (224.27 مليار دولار)، وتتضمن القروض والعملة والودائع وحسابات أخرى.

3.8% في سبتمبر



لتضخم أسعار المستهلكين في بريطانيا ظل عند 3.8 %في سبتمبر، وهو ما يقل عن التوقعات.

وكان بنك إنجلترا ومعظم خبراء الاقتصاد الذين استطلعت رويترز أراءهم قد توقعوا ارتفاع المقياس الرئيسي للتضخم إلى 4 %بعد أن استقر عند 3.8 %في أغسطس ويوليو. وقال صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي إن التضخم

في خفض أسعار الفائدة لمساعدة الاقتصاد البطيء. وتفقد سوق العمل في بريطانيا زخمها، ولكن صناع السياسة في البنك المركزي منقسمون حول مدى استمرار ضغوط التضخم على الاقتصاد، مع ارتفاع توقعات التضخم

بريطانيا يستقر عند

أظهرت أرقام رسمية أمس الأربعاء أن المعدل السنوى

البريطاني سيكون الأعلى بين اقتصادات مجموعة السبع في عامى 2025 و2026، مما يعرقل التقدم البطيء لبنك إنجلترا

خلال الأشهر القليلة الماضية.

المستثمرون يسحبون السيولة من صناديق الاستثمار المتداولة بالسندات المضمونة

سجلت صناديق الاستثمار المتداولة التى تحتفظ بحزم من القروض للشركات الأسبوع الماضى أول تدفقات خارجة لها منذ أبريل، في أحدث علامة على تزايد مخاوف المستثمرين بشأن جودة الائتمان. شهدت صناديق الاستثمار المتداولة (ETFs) الخاصة بالتزامات القروض المضمونة تدفقات خارجية بلغت حوالي 516 مليون دولار أمريكي الأسبوع الماضى، مسجلة بذلك أول نزوح للمستثمرين منذ حوالى ستة أشهر، وفقًا لما ذكره محللون فی جی بی مورغان تشیس وشرکاه، بقيادة ريشاد أهلواليا ، في تقرير صدر الاثنين. ويُقارن هذا بمتوسط أسبوعي بلغ حوالي 421 مليون دولار أمريكي من التدفقات الداخلة خلال العام الماضي، وفقًا للمحللين.

أصبح مستثمرو الائتمان أكثر حذرًا بعد انهيار شركة تريكولور هولد يه نجز لتمويل السيارات ومجموعة فيرست براذ د ز لتوريد قطع غيار السيارات. في الأسبوع الماضي، دقّ جيمي ديمون، الرئيس التنفيذي لبنك جي بي مورغان، ناقوس الخطر من احتمالية ظهور أكثر من «صرصور»، محذرًا من أن قطاعات معينة من أسواق الائتمان قد تشهد خسائر فادحة في حال تدهور الاقتصاد. كما تضررت أسهم البنوك بعد أن كشف بنكان إقليميان أمريكيان بشكل غير متوقع عن خسائر في القروض بسبب عمليات احتيال مشتبه بها.

تصدر صندوق جانوس هاندرسون AAA CLO المتداول في البورصة (JAAA)، بقيمة 25 مليار دولار، قائمة التدفقات الخارجة الأسبوعية ، وهو يستثمر في سندات CLO الأعلى تصنيفًا، وشهد سحبًا بقيمة 476 مليون دولار. ويُمثل هذا أكبر عدد من عمليات الاسترداد منذ أن أثارت التقلبات الناجمة عن الرسوم الجمركية في أبريل تدفقات خارجية قياسية.

تشهد قطاعات أخرى من أسواق الائتمان قلقا متزايدًا بشأن جودة الائتمان ومعايير الاكتتاب. فقد ارتفعت فروق أسعار السندات الصادرة عن شركات تطوير الأعمال - التي تجمع قروض الائتمان الخاصة في صناديق مُدرجة في البورصة - مع تسجيل بعض التداولات أعلى مستوياتها منذ اضطرابات السوق في أبريل. ارتفع مؤشر جي بى مورغان لسندات الشركات التابعة، الذي يتتبع إصدارات ديون هذه الشركات، بمقدار 60 نقطة أساس، ليصل إلى 220 نقطة أساس، من 160 نقطة أساس. وفي حال استمراره عند هذه المستويات، فإنه يُشكل خطرًا بامتداد تأثيره إلى التزامات القروض المضمونة، وفقًا لمحللي جي بي مورغان. وقال مايكل أندرسون ، رئيس استراتيجية الائتمان العالمية في مجموعة سيتي جروب، إن فروق أسعار سندات بنك التنمية الكندي «تظل في نطاق مريح، ولكن المزيد من الاتساع هو ما يثير قلقنا أكثر». وفى إشارة أخرى إلى أن شركات التنمية التجارية أصبحت مكانا للتعبير عن المخاوف بشأن ضغوط الائتمان، تم تداول أسهم شركات التنمية التجارية المدرجة في البورصة عند أدنى مستوياتها في عدة سنوات في الأسابيع الماضية.

ومع ذلك، فإن فروق الأسعار من الفئة AAA لقروض الائتمان الخاصة وقروض الائتمان المشتركة على نطاق واسع أضيق كثيراً، وفقاً لبنك جى بى مورجان، على الرغم من التعرض الائتماني للمقترضين بالرافعة المالية أيضاً.

وفى الأسبوع الماضى، قال محللون فى جى بى مورجان إن «دوافع النمو تبدو غير واضحة، وخاصة في ظل الفروقات الضيقة»، ويتوقعون أن تتراوح إصدارات CLO الجديدة بين 140 مليار دولار و150 مليار دولار، بانخفاض بنحو 20 % عن الإصدار المتوقع هذا العام.



صفقات الاستحواذ ترتفع إلى 3.5 تريليون دولار بقيادة صناديق الخليج السيادية

تسهم الصناديق السيادية ذات السيولة الضخمة في إنعاش سوق صفقات الاندماج والاستحواذ العالمية، التي تخطّت قيمتها 3.5 تريليون دولار منذ بداية العام، مدفوعة بسلسلة من الصفقات الكبرى التي شاركت فيها صناديق من الشرق الأوسط وآسيا.

فقد أعلنت شركتا «بلاكستون» (Black-) stone Inc.) و»تى بى جى» (stone Inc. يوم الثلاثاء عن اتفاق للاستحواذ على شركة الأجهزة الطبية «هولوجيك» (Hologic Inc.) مقابل ما يصل إلى 18.3 مليار دولار شاملة الديون، بمشاركة «جهاز أبوظبي للاستثمار» وصندوق «جي آي سي» (GIC Pte) السيادي السنغافوري كمستثمرين

وفى الأسبوع الماضى، تعاونت «بلاك روك» (BlackRock Inc.) مع شركة الذكاء الاصطناعي «إم جي إكس» (MGX) التابعة لـ «مبادلة للاستثمار»، في صفقة بقيمة 40 مليار دولار للاستحواذ على «ألايند داتا سنترز» (Aligned Data Centers). وقبلها بأسبوع، دخلت مجموعة «كارلايل» (-Car lyle Group Inc.) في شراكة مع «جهاز قطر للاستثمار» لشراء وحدة الطلاءات التابعة لشركة «باسف» (BASF SE) في صفقة قدّرت قيمة الوحدة بـ 7.7 مليار يورو (8.9 مليار دولار).

وفى سبتمبر الماضى، وافق «صندوق الاستثمارات العامة» السعودي، الذي يرأس ولى العهد الأمير محمد بن سلمان مجلس إدارته، على شراء شركة ألعاب الفيديو «إلكترونيك آرتس» (Electronic Arts Inc.) وتحويلها إلى شركة خاصة، في صفقة استحواذ بالرافعة المالية بلغت قيمتها 55 مليار دولار، وهي الأكبر من نوعها في

كما تعمل الصناديق السيادية على توسيع فرقها الاستثمارية الداخلية بهدف تنفيذ مزيد من الاستثمارات المباشرة، ما يتيح لها تحقيق أرباح من دون دفع رسوم لبنوك وول

ستريت. كما تُعد من أبرز الداعمين لصناديق الملكية الخاصة، وقد نجحت في الحصول على امتيازات تسمح لها بالمشاركة المباشرة في الصفقات إلى جانب تلك الصناديق، مقابل التمويل الذي توفره.

استثمارات ضخمة فى الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا

شهد قطاع التكنولوجيا على وجه الخصوص نشاطأ متزايداً لهذه الصناديق، إذ دعم «جهاز أبوظبى للاستثمار» في أغسطس الماضى، صفقة استحواذ شركة «ثوما برافو» (Thoma Bravo) على مزود برمجيات الموارد البشرية «دايفورس» (Dayforce Inc.) بقيمة تقارب 12 مليار

واستثمرت شركة «إم جى إكس» المدعومة من حكومة أبوظبي، ويشرف عليها الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان، في شركة «أوبن إيه آي» (OpenAI) وفق تقييم بلغ 500 مليار دولار، كما دعمت مشروع

الذكاء الاصطناعي «xAI» الذي أسسه إيلون ماسك، وتخطط للمساهمة في مشروع «ستارغيت» الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

في المقابل، ضحّ كل من «جي آي سي» السنغافوري و»جهاز قطر للاستثمار» أموالاً في شركة الذكاء الاصطناعي المنافسة «أنثروبيك» (Anthropic).»

وبحسب بيانات جمعتها «بلومبرغ»، ارتفع حجم صفقات الاندماج والاستحواذ بنسبة 34 % هذا العام ليصل إلى 3.5 تريليون دولار، ما يضع عام 2025 على المسار ليكون الأفضل منذ 2021، مع تسجيل أكثر من 1.3 تريليون دولار من الصفقات في الربع الثالث وحده، مدفوعة بعدد من الصفقات الضخمة.

وول ستريت تتوقع استمرار موجة الصفقات

يتوقع كبار المصرفيين في بنوك الاستثمار استمرار موجة الاستحواذات في الفترة

المقبلة، إذ رجّح «غولدمان ساكس» تسارع نشاط الصفقات بنهاية العام، مع احتمال أن يشهد عام 2026 رقماً قياسياً جديداً في سوق الاندماج والاستحواذ.

وتواصل الصناديق السيادية البحث عن فرص جديدة، إذ تدرس ذراع إدارة الأصول التابعة لـ «مبادلة» الاستحواذ على شركة الإعلانات الخارجية «كلير تشانل أوتدوور هولدنغز» (Clear Channel Outdoor Holdings Inc.)، التي تبلغ قيمتها السوقية نحو 930 مليون دولار، وفقاً لما أوردته «بلومبرغ نيوز» الأسبوع الماضي.

كما تتوسع استثمارات تلك الصناديق خارج نطاق الاستحواذات المباشرة، إذ شارك «جهاز قطر للاستثمار» في جولة تمویل بأکثر من ملیاری دولار لصالح الشركة الجديدة التى أسسها وكيل هوليوود الشهير آري إيمانويل، إلى جانب مستثمرين آخرین مثل «أبولو غلوبال مانجمنت» و»آريس مانجمنت».

«ضمان»: ارتفاع قيمة التجارة العربية بالسلع والخدمات لتتجاوز 3.6 تريليون دولار

أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ارتفاع قيمة التجارة العربية في السلع والخدمات بمعدل 4.5 % لتتجاوز 3.6 تريليون دولار خلال العام 2024 وكشفت المؤسسة إن تلك القيمة جاءت محصلة لارتفاع الصادرات بمعدل 1.17 % لتبلغ 1.9 تريليون دولار والواردات بمعدل 7.8 % إلى أكثر من 1.7 تريليون دولار.

ولفتت إلى نمو التجارة العربية في السلع بمعدل تجاوز 5 % إلى 2.8 تريليون دولار مدفوعا بارتفاع الصادرات السلعية فى المنطقة بمعدل 0.3 % لتبلغ 1.5 تريليون دولار، وفق

وأضافت أن الواردات ارتفعت 11 % لتتجاوز قيمتها 1.3 تريليون دولار وكمحصلة لذلك تراجع فائض الميزان التجاري السلعى بمعدل 43 % ليبلغ 167 مليار دولار خلال عام 2024. وذكرت أن حصة التجارة السلعية العربية ارتفعت إلى 5.6 %من الإجمالي العالمي ونحو 13.1 % من مجمل تجارة السلع في الدول النامية.

وأوضحت أن صادرات الوقود وحدها استحوذت على نحو 54% من إجمالي الصادرات السلعية وفي المقابل ما زالت السلع المصنعة تستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الواردات السلعية العربية بحصة 64 % خلال عام 2024.

وتابعت بأن التركز الجغرافي لتجارة السلع العربية خلال العام 2024 ما زال مستمرا إذ استحوذت 3 دول خليجية ومصر والعراق على حصة 76 % منها وقد تجاوزت حصة الإمارات وحدها 40 % من الإجمالي.



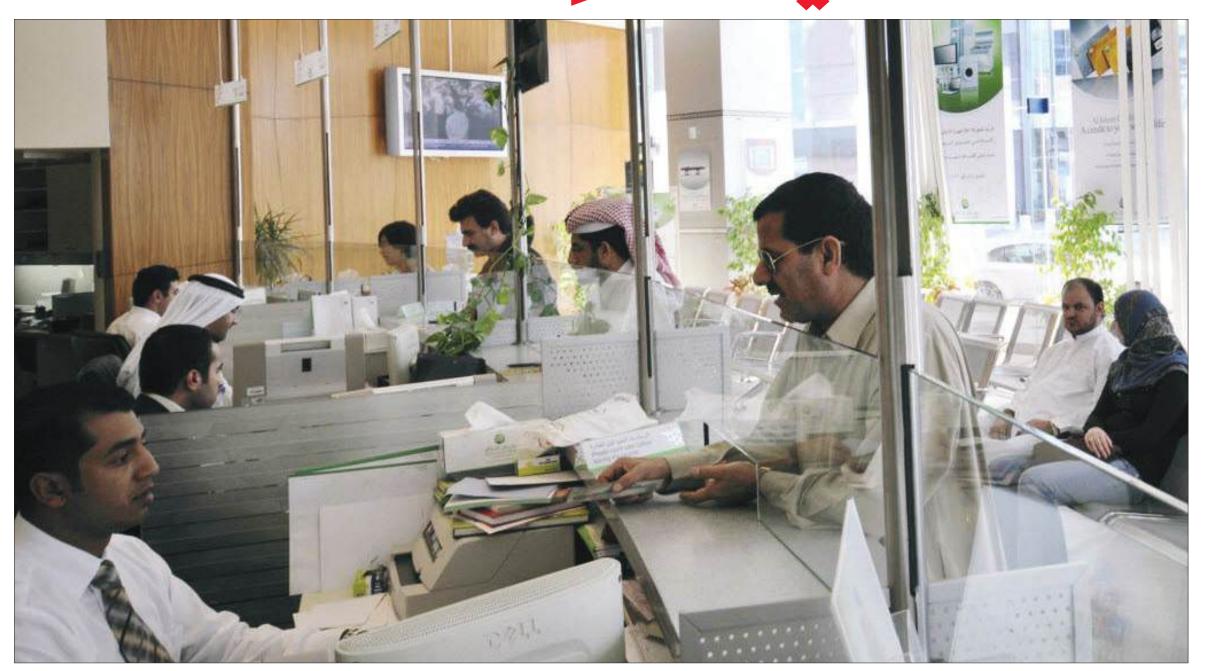
وبينت مؤسسة ضمان الاستثمار أن الصين واصلت تصدرها المقدمة كأكبر شريك تجارى للمنطقة بحصة 16 % من مجمل التجارة السلعية العربية.

وأشارت إلى تحسن متوسط أداء الدول العربية في مؤشرات الانفتاح التجاري وتركز وتنوع الصادرات بجانب الزيادة في عدد سفن الأسطول التجاري فيما شهد متوسط الأداء تراجع مؤشرات القدرة التصديرية والربط بشبكة الملاحة البحرية المنتظمة بجانب التوسع في الاعتماد على الواردات خلال نفس العام.

كما أكدت "ضمان الاستثمار" مواصلة دعمها لجهود زيادة صادرات السلع العربية وواردات السلع الاستراتيجية والرأسمالية لدول المنطقة عبر خدمات تأمين التجارة التي بلغت قيمتها التراكمية 27 مليار دولار بنهاية عام

يُشار إلى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" هيئة عربية مشتركة مملوكة من الدول العربية إضافة إلى 4 هيئات مالية عربية وأسست عام 1974 وتتخذ من دولة الكويت مقرا رئيسا لها.

بنوك قطر تقدم تسهيلات ائتمانية بـ 1.42 تريليون ريال في ختام سبتمبر



بنوك قطر تضيف 34.4 مليار دولار إلى أصولها في عام ودائع عملاء قطر ترتفع لـ 1.05 تريليون ريال بختام سبتمبر

قدمت البنوك التجارية العامة في دولة قطر تسهيلات ائتمانية بقيمة 1.42 تريليون ريال وذلك في ختام شهر سبتمبر

جاءت تلك التسهيلات أعلى بنحو 5.19 % عن قيمتها في ختام شهر سبتمبر 2024 البالغ 1.35 تريليون ريال، كما نمت 0.71 % عن مستواها في أغسطس 2025 البالغ 1.41 تريليون ريال.

وقياساً بمستوى التسهيلات المقدم في ختام عام 2024 البالغ 1.35 تريليون ريال، فقد نمت التسهيلات الائتمانية 5.19 % أيضاً أول تسعة أشهر من العام الحالي. ولفت المسح إلى أن النمو السنوي للتسهيلات دُعم لارتفاع مجموع الائتمان

التسهيلات دُعم لارتفاع مجموع الائتمان المحلي 5.43 % عند 1.36 تريليون ريال في ختام الشهر المنصرم، مقابل 1.29 تريليون ريال في ختام سبتمبر 2024.

كما نما حجم الائتمان خارج قطر 2.82 % إلى 65.58 مليار ريال في نهاية سبتمبر 2025، مقارنة بـ 63.77 مليار ريال في الشهر ذاته من العام السابق.

توزع الائتمان الممنوح بواقع 432.15 مليار ريال ائتمان ممنوح للقطاع العام، و203.57 مليار ريال للتجارة العامة، و14.65 مليار ريال للصناعة، و36.96 مليار ريال للمقاولين.

يأتي ذلك إلى جانب ائتمان بـ 189.26 مليار ريال للعقارات، و180.78 مليار ريال للاستهلاك، و296.58 مليار ريال للخدمات، و2.50 مليار ريال تحت بند قطاعات أخرى.

ودائع العملاء

ارتفعت القيمة الإجمالية لودائع العملاء في البنوك التجارية بدولة قطر في ختام شهر سبتمبر 2025 بنسبة 0.41 % سنويا، كما زادت 0.68 % على أساس شهري.

سجلت ودائع العملاء في بنوك قطر بالشهر الماضي 1.05 تريليون ريال، مقابل 1.05 تريليون ريال، مقابل 1.05 تريليون خلال سبتمبر 2024، وفق مسح صادر عن مصرف قطر المركزي. ودعم الأداء السنوي لودائع العملاء، ارتفاع حجم ودائع القطاع الخاص 3.98 % عند 488.24 مليار ريال، مقابل 469.54 مليار ريال في سبتمبر 2024، وارتفعت مليار ريال في سبتمبر 2024، وارتفعت 0.11

وبلغت ودائع القطاع العام في بنوك قطر بختام سبتمبر 2025 نحو 372.83 مليار ريال، بانخفاض 1.38 % عن قيمتها البالغة 378.05 مليار ريال في الشهر المناظر من عام 2024، فيما ارتفعت شهرياً بــ 2024 %.

وإلى جانب ذلك، فقد تراجعت ودائع غير المقيمين 4.62 % إلى 190.1 مليار ريال في الشهر المنصرم، مقابل 199.31 مليار ريال في ختام سبتمبر 2024، وارتفعت 1.36 % على أساس شهري.

السيولة المحلية ترتفع 1.61 %

ارتفعت السيولة المحلية في دولة قطر – عرض النقد 2 – بختام شهر سبتمبر 2025 بنسبة 1.61 % على أساس سنوي، و1.02 % شهريا، وذلك وفق مسح مصرف قطر

بلغت السيولة المحلية بختام الشهر المنصرم 749.23 مليار ريال، مقابل 737.37 مليار ريال في سبتمبر 2024. ووفق المسح، فقد بلغت قيمة النقد ووفق المسح، فقد بلغت قيمة النقد المصدر بنهاية سبتمبر 2025 نحو 19.93 مليار ريال، بزيادة 3.21 % عن مستواه البالغ 19.31 مليار ريال بذات الشهر من العام المنصرم، فيما انخفض 9.99 % شهريا.

ارتفاع الأصول

ارتفعت أصول المصارف التجارية العاملة في دولة قطر بختام شهر سبتمبر 2025 بنسبة 6.16 % سنوياً، وذلك بإضافة 124.88 مليار ريال (34.41 مليار دولار) إلى مجمل أصولها.

ختام الشهر المنصرم بـ 2.15 تريليون ريال (592.34 مليار دولار)، مقابل 2.03 تريليون ريال (599.28 مليار دولار) في نهاية سبتمبر من عام 2025.

ووفق مسح صادر عن مصرف قطر المركزي، فقد ارتفعت أصول «المصارف التجارية بنسبة 1.86 % أو 39.27 مليار ريال (10.82 مليار دولار) عن قيمتها في ختام شهر أغسطس 2025 البالغ 2.11 تريليون ريال (مليار دولار).

ومنذ بداية العام الحالي – على مستوى أول 9 أشهر من العام – فقد أضافت البنوك التجارية 104.26 مليار ريال (28.72 مليار دولار) إلى أصولها، بزيادة 5.09 % عن

مستواها في ختام عام 2024 البالغ 2.05 تريليون ريال (564.79 مليار دولار).

وبشأن مكونات أصول البنوك التجارية وبشأن مكونات أصول البنوك التجارية في قطر، فقد بلغت قيمة الأصول المحلية – تقتنص النصيب الأكبر – بختام شهر سبتمبر 1.75 تريليون ريال، بزيادة 2029 % عن مستواها في الشهر ذاته من 2024 البالغ 1.67 تريليون ريال، كما نمت 2059 % شهرياً.

يُذكر أن الأصول المحلية التي تُمثل الرصيد الأكبر لأصول تلك البنوك تضم 5 بنود وهي: الأرصدة لدى البنوك في قطر، والائتمان المحلي، والاستثمارات المحلية، والموجودات الثابتة، وبند الموجودات الأخرى.

وسجلت الأصول الأجنبية للبنوك القطرية بنهاية الشهر الماضي 327.28 مليار ريال، بارتفاع 19.16 % عن 274.66 مليار ريال قيمتها في ختام سبتمبر 2024، كما صعدت 8.33 % على أساس شهري.

وتضم الأصول الأجنبية وفق المسح النقد، والأرصدة لدى البنوك في الخارج، إلى جانب الائتمان خارج قطر، والاستثمارات في الخارج، وبند الموجودات أخرى.

في الخارج، وبند الموجودات اخرى.
وبلغت الاحتياطيات الدولية لقطر التي تشمل النقد بالريال القطري والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي بختام سبتمبر الماضي 72.60 مليار ريال، بتراجع 13.18 % عن مستواها بذات الشهر عام 2024 البالغ 83.62 مليار ريال، بينما ارتفعت البالغ 5.54 % شهريا.



جريدة النخبة ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com الموقع الالكتروني:











www.aleqtisadyah.com



اشترك مجانأ ليصلك العدد 50300624 أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

رقم العدد 488

عدد الصفحات 34

جريدة إلكترونية كويتية يومية

الخميس غرة جمادي الثولي 1447 ₪ • 23 أكتوبر 2025 م • السنة الثانية

انقسام وول ستريت بشأن تداعيات محادثات ترامب وشي

لا يستطيع أحد الاتفاق على ما قد يعنيه اللقاء المحتمل بين دونالد ترامب وشي جين بينج بالنسبة لسوق الأسهم الصينية المتعثرة.

شهدت الأسهم الصينية ارتفاعًا حادًا خلال معظم هذا العام، لكنها فقدت زخمها في الأسابيع الأخيرة. انخفض مؤشر MSCI للصين بنحو 3.9 % هذا الشهر، متأخرًا كثيرًا عن ارتفاع مؤشر MSCI لآسيا والمحيط الهادئ بنسبة 2.3 %. كما أن أداء الصين أقل من أداء سوق الأسهم الأمريكية بأكبر قدر منذ أن هرِّ النزاع التجاري الأسواق العالمية فى أبريل.

والآن، وبينما من المقرر أن يلتقى الزعيمان في وقت لاحق من هذا الشهر فى قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، يحاول المحللون معرفة ما إذا كان ينبغى للمستثمرين أن ينظروا إلى التراجع الأخير باعتباره فرصة للشراء أو تحذيرا من أشياء قادمة.



محللو بنك أوف أمريكا من بين المتفائلين، إذ ينصحون المستثمرين بالاستمرار في الاستثمار في المخاطر حتى نهاية هذا الشهر، اعتقادًا منهم بأن اجتماع ترامب وشى والاجتماع السياسى الرابع للصين قد يكونان

بمثابة محفزات لارتفاع الأسعار. وتقول مجموعة جولدمان ساكس إن العقلية السائدة لدى المستثمرين هي الشراء عند انخفاض الأسعار، متوقعة ارتفاعًا في الأسهم الصينية بنسبة 30 % بحلول نهاية عام 2027.

لكن مورغان ستانلى أكثر حذرًا، محذرًا المستثمرين من الشراء عند انخفاض الأسعار نظرًا لاستمرار خطر اشتعال التوترات التجارية مجددًا. وأوصى استراتيجيون، بمن فيهم لورا وانغ، المستثمرين بانتظار انخفاض مؤشر مورغان ستانلى كابيتال إنترناشيونال الصين بنسبة تتراوح بين 10 % و15 %، بالإضافة إلى ظهور مؤشرات واضحة على حل النزاع التجارى قبل الشراء مجددًا.

يعتقد تشيتان سيث، من شركة نومورا القابضة، أن نسبة المخاطرة إلى العائد لم تعد منطقية بعد الارتفاع الأخير. وأخبر عملاءه أن التوترات بين الولايات المتحدة والصين تُشكّل عبنًا إضافيًا، وأن مؤشر MSCI الصين لن يصبح «جذابًا بشكل ملموس» إلا عندما ينخفض مكرر ربحيته المستقبلية إلى أقل من 11 مرة. ويبلغ حاليًا حوالي 12.8 مرة، وفقًا لبيانات جمعتها بلومبرغ.





الموقع الالكتروني

رئيس التحرير هشام الفهد

نستقبل الأخبار على البريد التالي

للتواصل

50300624

مديرالتسويق والإعلان





الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com









